ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵡⵏⴰ ⴷ ⵜⵡⵉⵣⵉ
ⴷ ⵉⵙⴽⵉⵍ ⴷ ⵜⴳⵎⵉ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵏⵜ

المملكة المغربية
وزارة الأسرة والتضامن
والمساواة والتنمية الاجتماعية

ROYAUME DU MAROC-MINISTÈRE DE LA FAMILLE, DE LA SOLIDARITÉ, DE L'EGALITÉ ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL

حصيلة

2017

مجال المرأة

I. إطلاق الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»

ترسيخا للنتائج الإيجابية التي أثمرتها الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» ضمن الورش الوطني لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، واستنادا لمحاور البرنامج الحكومي 2017 - 2021 الداعمة للإنصاف والمساواة بين الجنسين، أطلقت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية النسخة الثانية من الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»، وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات مدنية ونقابية وأكاديمية..

1. تثمين الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 1»

حرصا على ضمان نجاعة السياسات العمومية وتتبع أثرها، وتثمينا للنتائج الإيجابية التي حققتها الخطة الحكومية للمساواة، تم إجراء تقييم تشاركي للخطة الحكومية للمساواة «إكرام1»، ما بين دجنبر 2016 ويناير 2017، عبر تنظيم ورشات ولقاءات عمل ومجموعات بؤرية مع مختلف الفاعلين المعنيين، من قطاعات حكومية، ومؤسسات وطنية، وجمعيات، وشركاء تقنيين وماليين، وشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات (RCI)، ولجنة النوع للقطب الاجتماعي، تم على إثرها إعداد تقرير تقييم الخطة الحكومية للمساواة «إكرام1»، والذي كان من ثماره إنجاز المقتضيات المرجعية وإطلاق مسار بلورة مشروع الخطة الحكومية للمساواة «إكرام2».

2. إعداد الخطة الحكومية «إكرام 2»

في إطار الاستمرارية، وتبعا لالتزامات البرنامج الحكومي، المتعلقة ببلورة سياسات عمومية في مجال تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية، أطلقت الوزارة الخطة الحكومية للمساواة «إكرام2» وفق مقاربة عمل مجالية تمكّن من التعاطي عن قرب مع احتياجات المواطنات والمواطنين، وتعتمد التخطيط المبني على النتائج، وفي إطار شراكات مع مختلف الفاعلين الجهويين وجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد تضمن مسار إطلاق بلورة الخطة الحكومية «إكرام2»:

- إعداد ورقة تأطيرية تتضمن السياق العام والمنهجية والمقاربات المعتمدة، والمجالات ذات الأولوية؛
- تنظيم مشاورات موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين، على المستوى الوطني والجهوي، وهم:

- القطاعات الحكومية؛
- المؤسسات والهيئات الوطنية؛
- منظمات المجتمع المدني؛
- الجامعات ومراكز البحث؛
- القطاع الخاص؛
- النقابات والغرف المهنية؛
- الشركاء التقنيين والماليين؛
- المجلس الجهوي لجهة الرباط القنيطرة؛
- المجلس الجهوي لآسفي مراكش.
- إعداد التقرير التركيبي للخطة الحكومية والتقارير التكميلية؛
- إعداد مشروع الوثيقة النهائية، مع دليل فهم الإجراءات.

ومـن أجـل الإعـداد القبلـي الجيـد لتنزيـل الخطـة الحكوميـة للمسـاواة «إكـرام2»، تـم وضـع خارطـة طريـق تمثـل البرمجـة المقترحـة، وذلـك عبـر وضـع مؤشـرات لقيـاس ضمـان بلـوغ الآثـار المتوخـاة، والتـي تحـدد:

- المخرجات المنتظرة حسب الأداء (محور/هدف/إجراء) إلى غاية نهاية شتنبر 2018؛
- الدراسات الأولية والاستراتيجيات وبرامج العمل، ما بين أكتوبر 2018 وشتنبر 2019؛
- مقترح الإجراءات الاستراتيجية حسب المحاور؛
- مقترح البرمجة الزمنية والمسؤوليات.

3. المصادقة على الخطة الحكومية للمساواة «إكرام2»

- عقـد اجتمـاع اللجنـة الوزاريـة فـي دجنبـر 2017

لمدارسـة الخطـة الحكوميـة للمسـاواة «إكـرام2»، فـي أفـق المصادقـة النهائيـة، وتمـت المصادقـة علـى الوثيقـة الاسـتراتيجية التـي تتضمـن المحـاور والأهـداف مـن طـرف المجلـس الحكومـي المنعقـد فـي 03 غشـت 2017.

- عقـد اجتماعيـن للجنـة التقنيـة بيـن الوزاريـة فـي إطـار الاجتماعـات التنسـيقية، سـواء فـي مـا يخـص تقييـم الخطـة الحكوميـة «إكـرام1» أو إطـلاق بلـورة

الخطة الحكومية «إكرام2»، حيث تم في الاجتماع الأول تقديم النتائج الأولية لتقييم الخطة الحكومية «إكرام1»، وتم في الاجتماع الثاني، المنعقد في ماي 2017، تقديم الورقة التأطيرية للخطة الحكومية للمساواة «إكرام» 2، ومنهجية المشاورات المقترحة بهذا الخصوص. كما تم تنظيم ورشات عمل مع القطاعات الحكومية من أجل مناقشة محاور مشروع وثيقة الخطة الحكومية «إكرام 2»، وتقديم النتائج الأولية للمشاورات مع الفاعلين المعنيين، بالإضافة إلى تجميع ومناقشة ملاحظات القطاعات حول ذات الوثيقة.

4. مواصلة برنامج الدعم التقني لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة

تواصل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، خلال سنة 2017، وباتفاق مع الاتحاد الأوروبي، متابعة إطلاق أنشطة الدعم التقني لتفعيل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 1»، المبرمجة ضمن الإطارات المرجعية والوثيقة المعدلة، لفائدة الوزارة والقطاعات الشريكة، والمتمثلة في وزارات الاتصال والثقافة، وإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والداخلية، والعدل والاقتصاد والمالية، والتي تهم المجالات التالية:

- تقوية قدرات أعضاء اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة، حيث تم تنظيم لقاءات عمل وورشات لإعداد برنامج للتكوين، وفق الحاجيات لفائدة ممثلات وممثلي القطاعات الحكومية، وتم تنظيم سلك للتكوين تضمن ثلاث دورات، على مدى 45 يوما ما بين دجنبر 2016 ومارس 2017، وفق محاور متكاملة شملت اكتساب المعارف الأساسية في مجال المساواة بين الجنسين، وتحليل أدوات الاتصال وبناء تواصل يعزز المساواة بين الرجال والنساء، والإطار التشريعي والاجتماعي والثقافي والمؤسساتي بالنسبة للتدخلات الرامية إلى النهوض بمساواة النوع، بالإضافة إلى منهجية تدبير المشاريع حسب النتائج وفق مقاربة النوع الاجتماعي، والنوع الاجتماعي والترافع. وتوج هذا السلك التكويني بلقاء تقييمي وتوزيع الشواهد على المستفيدين.
- إطلاق الخبرة المتعلقة بتأهيل الفضاءات المتعددة الخدمات للنساء، حيث تم إنجاز خبرة لإعداد دفتر تحملات جديد خاص بالفضاءات المتعددة الوظائف الخاصة بالنساء في وضعية صعبة، يتلاءم والمعايير الدولية المتعلقة بفتح المؤسسات

الاجتماعية الخاصة بالتكفل والإيواء، ويستهدف تمكين النساء وحماية حقوقهن، والتي من بين مخرجاتها تحديد مهام وأهداف الفضاءات المتعددة الوظائف، باعتبارها مؤسسات اجتماعية خاصة بالنساء. كما تم في هذا الإطار:

- تنظيم ورشة لفائدة مكونات القطب الاجتماعي والشركاء في مجال محاربة العنف ضد النساء لتملك مخرجات هذه الخبرة واستشراف آفاق ترجمتها؛
- عقد اجتماعات دورية لتنزيل مكونات البرنامج الإجرائي الخاص بالفضاءات المتعددة الوظائف للنساء في وضعية صعبة؛
- إرسال استمارة خاصة بالـ40 فضاء إضافيا إلى منسقي ومندوبي التعاون الوطني بهدف مواكبتها وبلورة تصور حول مشروع المؤسسة الخاص بكل فضاء؛
- الإشراف على تنظيم لقاءات تنسيقية جهوية مع كل المتدخلين والفاعلين في سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف بالجهات، من أجل إرساء علاقات تكاملية وتنسيقية بين الفضاءات والخلايا المؤسساتية والجمعيات الشريكة العاملة في المجال؛
- تنظيم زيارات ميدانية للفضاءات وعقد اجتماعات تنسيقية مع منسقي مندوبي التعاون الوطني على صعيد كل جهة بهدف التوافق على كيفية تنزيل هذه الفضاءات.
- الخبرة التكميلية لتنزيل مخرجات دفتر التحملات الخاص بالنساء في وضعية صعبة، التي تهدف إلى تفعيل مخرجات دفتر التحملات وتملكها من طرف الفاعلين الممارسين من جهة، وتجويد وتحسين شروط النهوض بالمساواة والمناصفة بين الرجال والنساء بالمغرب من جهة أخرى. وتتمثل التدابير الإضافية المقترحة في

إكرام
I.C.R.A.M
الخطة الحكومية للمساواة
Plan Gouvernemental pour l'Égalité
إكرام نيوز
النشرة الإخبارية رقم 1 • غشت 2016
كلمة السيدة الوزيرة
لقد تم استكمال الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" 2016-2012 وحان وقت تحصيل النتائج.
وهو أيضا وقت تقييم التقدم الذي أحرزه الفاعلون في تفعيل مقتضيات المحاور الثمانية للخطة الحكومية والتي تمت صياغتها بانخراط جميع القطاعات الحكومية وفق مقاربة تشاركية.
تعتبر الخطة الحكومية للمساواة التي تمت المصادقة عليها من طرف المجلس الحكومي في يونيو 2013، وثيقة مرجعية يعتمد عليها مختلف الشركاء في تدخلاتهم للنهوض بحقوق النساء وذلك بانسجام مع الالتزامات الدستورية والبرنامج الحكومي.
كما مكنت هذه الخطة من الانتقال بمفهوم المساواة من مقاربة قطاعية منفردة إلى مقاربة عرضانية، تأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء والرجال عند التخطيط للسياسات العمومية.
لقد كان علينا رفع العديد من التحديات خلال تنفيذ هذه الالتزامات، سواء على المستوى التنظيمي المؤسساتي الثقافي أو فيما يخص تقوية قدرات الفاعلين في هذا المجال. وقد كان علينا أيضا البحث عن وسائل تمكننا من تجاوز عوامل المقاومة.
إذا كان النهوض بالمساواة بين النساء والرجال مسألة مجتمعية تستلزم انخراط جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة، المجتمع المدني البرلمان ومؤسسات أخرى، فإن القطاعات الحكومية تتحمل مسؤولية توفير الظروف الملائمة لتمكين المواطنين والمواطنات من الاستفادة من حقوقهم الدستورية، بما فيها حق الكرامة وعدم التمييز في مختلف جوانب الحياة الشخصية والمهنية.
إن الأوراش المتبقية متعددة والتحديات مختلفة لكن المساهمات المشتركة لمختلف الفاعلين مكنت من تواجد التقدم في العديد من الإنجازات التي لا يمكن ذكرها كلها.
سنجدون في هذا العدد خلاصة أهم الإنجازات بما فيها إنجازات الميدان التشريعي.
كما سنتمكن المرحلة الثانية من الخطة الحكومية للمساواة، التي سيستهل ورشها في الأيام المقبلة على ضوء النتائج المحصلة، من معرفة كيفية ترسيخ وتقوية الدينامية الحالية من أجل اقتراح إطار نموذجي لتحقيق المساواة والمناصفة بين النساء والرجال.
السيدة بسيمة الحقاوي
وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
الفهرس
• الأهداف
الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" 2016-2012 : التقدم المحرز والإنجازات
صفحة 2-4
• مواعيد مقبلة
أنشطة في طور الإنجاز: تقوية قدرات اللجنة التقنية الجهوية ...
المرحلة الثانية للخطة الحكومية للمساواة ...
صفحة 4

هـذه الخبـرة التكميليـة فـي:

- تنظيـم أنشـطة تحسيسـية وتكوينيـة لفائـدة مختلـف الفاعليـن لضبـط وتملـك القواعـد والمعاييـر المسـتجدة التـي أتـى بهـا دفتـر التحمـلات الجديـد؛
- تطوير أدوات وآليات تكميلية لتنزيل دفتر التحملات إلى إجراءات تفعيلية وعملية للفضاءات المتعددة الوظائف؛
- مواكبـة الفاعليـن وتمكينهـم مـن تفعيـل إجرائـي لمعاييـر الوقايـة وتجويـد خدمـات التكفـل لفائـدة النسـاء فـي وضعيـة صعبـة وحمايـة حقوقهـن؛
- تعميم نتائج تشخيص دفتر التحملات؛
- تنظيـم التوزيـع المجالـي للفضـاءات وفـق المهـام التـي ستسـند إليهـم علـى مجمـوع التـراب الوطنـي، مـع اسـتحضار التقاطعـات فـي مـا بيـن خدمـات التكفـل وخدمـات التمكيـن الاقتصـادي والمهنـي للنسـاء؛
- مراجعـة وإثـراء مصوغـات التكويـن الخاصـة بالعامليـن الاجتماعييـن، والسـعي الـى إدمـاج كل الجوانـب ذات العلاقـة بالمسـاعدة والمواكبـة ومكافحـة العنـف؛
- بلـورة مشـروع المؤسسـة الخـاص بالفضـاءات المتعـددة الوظائـف، بمـا فيهـا الأدوات التكميليـة للعمـل (مقترحـات الولـوج للفضاء، التوجيـه والمغـادرة، بروتوكـول تقاسـم المعلومة...)؛
- وضع آليات التتبع والمراقبة والتقييم والاعتماد من طرف وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

- التواصـل حـول الخطـة الحكوميـة للمسـاواة «إكـرام»، حيـث تـم إنجـاز برنامـج العمـل واسـتراتيجية للتواصـل حـول حصيلـة تنفيـذ مقتضيـات الخطـة الحكوميـة «إكـرام1» وإطـلاق الخطـة الحكوميـة «إكـرام2»، وبلـورة مقتـرح هيكلـة الصفحـة الإلكترونيـة للخطـة الحكوميـة «إكـرام»، إضافـة إلـى إعـداد العدديـن الأول والثانـي للنشـرة الإخباريـة «ICRAM NEWS».
- تتبع الأنشطة لفائدة القطاعات الحكومية الشريكة، حيث تم:

- علـى مسـتوى وزارة الداخليـة: إعـداد المقتضيـات المرجعيـة الخاصـة بمواكبـة الهيئـات الاستشـارية للمسـاواة وتكافـؤ الفـرص

والنـوع الاجتماعـي علـى مسـتوى المجالـس الجهويـة والإقليميـة؛

- علـى مسـتوى وزارة إصـلاح الإدارة والوظيفـة العموميـة: إعـداد المقتضيـات المرجعيـة الخاصـة بتفعيـل مرصـد النوع فـي الوظيفة العمومية؛
- علـى مسـتوى وزارة الاقتصـاد والماليـة: إنجـاز وترجمـة وطبـع دليـل إدمـاج مقاربـة النـوع فـي الاسـتراتيجيات والبرامـج القطاعيـة فـي مجـال الميزانيـة المسـتجيبة للنـوع، وذلـك لتطويـر مركـز الامتيـاز لتمكينـه مـن مواكبـة الفاعليـن؛
- علـى مسـتوى وزارة الثقافـة والاتصـال: إنجـاز التشـخيص وتقريـر القواعـد المعياريـة مـن أجـل إنجـاز دليـل حـول الصـور النمطيـة فـي وسـائل الإعـلام واسـتراتيجية وبرنامـج عمـل بهـدف تحسـيس وسـائل الإعـلام بمحتويـات هـذا الدليل.

5. مواصلة برنامج دعم الفاعلين غير الحكوميين لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة

عرفـت، سـنة 2017، مواصلـة برنامـج دعـم الفاعليـن غيـر الحكومييـن، الـذي ينـدرج فـي إطـار مكونـات برنامـج دعـم الاتحـاد الأوروبـي لتنفيـذ الخطـة الحكوميـة «إكـرام1»، حيـث تمـت مواكبـة وتتبـع 15 مشـروعا لجمعيـات المجتمـع المدنـي، سـواء عبـر تنظيـم ورشـات ودورات لدعـم القـدرات أو زيـارات ميدانيـة للوقـوف علـى التقـدم فـي تنفيـذ المشـاريع.

- تتبـع إنجـاز المشـاريع المدعمـة، حيـث تـم تنظيـم ورشـة عمـل، بدايـة 2017، مـع الفاعليـن غيـر الحكومييـن لتنسـيق منهجيـة العمـل المشـترك، ورصـد تنفيـذ المشـاريع، وذلـك مـن خـلال:
  - مراجعة الإطار المنطقي للمشروع؛
  - إعداد سلسلة النتائج للمشروع؛
  - إعداد مصفوفة تتبع نتائج المشروع؛
  - إعداد إطار قياس أداء المشروع؛
  - تنظيم زيارات ميدانية لتتبع المشاريع مع اعتماد الإطار المنطقي للمشروع.

- تنظيم لقاءات موضوعاتية، حيث تناول اللقاء الأول، الذي نظم يومي 23 و24 ماي 2017، «كيف نبني تواصلا حول مشروع يدمج بعد النوع الاجتماعي؟»، وذلك من أجل تمكين الجمعيات المدعمة من ضبط الآليات التواصلية بشكل عام، واستحضار بعد النوع الاجتماعي عند وضع أي خطة إعلامية تواصلية، والدور الذي يضطلع به الشق التواصلي في النهوض بالمساواة بين النساء والرجال. فيما تناول اللقاء الثاني، الذي نظم يومي 15 و16 دجنبر 2017، «الميزانية المستجيبة للنوع كمدخل لإدماج المساواة بين النساء والرجال في المالية العامة»، وذلك من أجل تمكين الفاعلين غير الحكوميين من ضبط واستيعاب مفهوم الميزانية المستجيبة للنوع، في إطار الإصلاح الذي يعرفه القانون التنظيمي للمالية من جهة، وتقوية مهارتهم وقدراتهم في مجال إعداد الميزانية المبنية على النوع على المستوى المحلي واعتمادها كأداة للنهوض بالحقوق والمساواة ونبذ التمييز من جهة أخرى. كما تم تبادل تجارب الجمعيات الوطنية لتثمين الممارسات الجيدة، حيث تم، يوم 29 شتنبر 2017، تنظيم يوم حول الممارسات الجيدة في مجال محاربة العنف ضد النساء بمدينة طنجة، بمبادرة من مؤسسة سيديال، وتم تقديم، يوم 23 نونبر 2017، نتائج مشروع منظمة العفو الدولية المغرب حول مدارس للمساواة والنوع الاجتماعي ببني ملال.
- الزيارات الميدانية، حيث تم إعداد زيارات ميدانية ثانية لفائدة الفاعلين غير الحكوميين تتعلق بمواكبة تتبع المشاريع وفق خطة العمل الخاصة أو التي تم اعتمادها من طرف كل جمعية على حدة، وذلك بعد الزيارات الميدانية الأولى التي همت الجانب الخاص بمراجعة الإطار المنطقي للمشروع.

6. إطلاق البحث الوطني الثاني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء

في سياق الدينامية التي يعرفها المغرب في مجال مناهضة العنف ضد النساء، وضرورة تطوير المعرفة بهذه الآفة الاجتماعية عبر التوفر على معطيات إحصائية مُحيّنة، والتي تمكن من اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة للحد من استفحالها، أطلقت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية البحث الوطني الثاني حول انتشار ظاهرة العنف ضد النساء.

وقد أعدت الوزارة المقتضيات المرجعية الخاصة بإنجاز هذا البحث الوطني، التي تقدم أهدافه وسياقه، وتفصل مراحل إنجازه وطرق تنفيذه والنتائج المنتظرة منه، فضلا عن آليات التتبع والمصادقة على نتائج كل مرحلة من مراحل إنجازه.

وفي هذا الإطار، تم عقد اجتماعين تنسيقيين مع المندوبية السامية للتخطيط، قبل الشروع في إعداد ملف طلبات العروض الخاص بإنجاز البحث (دفتر التحملات الخاص ونظام الاستشارة)، والإعلان عنه. كما تم تشكيل لجنة دراسة العروض، تضم في عضويتها ممثلين عن الوزارة والمندوبية السامية للتخطيط، وتم الانتهاء من مرحلة الانتقاء، والإعلان عن مكتب الدراسات الذي سيكلف بإنجاز البحث الوطني.

7. المنظومة المعلوماتية للعنف

- تتبع تفعيل المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء، حيث باشرت الوزارة العمل على إعداد دراسة جدوى لتطوير وتجويد المنظومة بين جميع الشركاء المؤسساتيين، والقيام بزيارات عمل للقطاعات الشريكة من أجل تلقي الملاحظات والاقتراحات بشأن تطوير وتجويد هذه المنظومة، والوقوف على العراقيل المتوقعة، والتي أسفرت عن إنجاز تقرير يتضمن مختلف التصورات والمقترحات والتوجهات الهادفة إلى تطوير وتجويد المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء. كما تم عقد ثلاثة اجتماعات للجنة تتبع المنظومة، خصص الأول، المنعقد في فاتح مارس 2017، للإعلان عن إطلاق الخبرة، وخصص الثاني، المنعقد يوم 28 يونيو 2017، لتقديم النتائج الأولية لزيارات مكتب الدراسات إلى القطاعات الشريكة. فيما خصص الثالث، المنعقد يوم 26 أكتوبر 2017، لمناقشة مشروع التقرير وتبادل وجهات النظر بشأنه. وقد تمت المصادقة على مضامينه، والتي تتناول حاجيات القطاعات الشريكة في المنظومة التي تعكس متطلبات العمل لتفعيل وتطوير المنظومة، ومقترحات لتطوير بروتوكول تبادل المعطيات المعلوماتية، وكذا خارطة طريق لتطوير المنظومة.
- كما نظمت الوزارة دورة تكوينية حول النوع الاجتماعي ومحاربة العنف ضد النساء لفائدة الفاعلين المؤسساتيين وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء، ما بين 15 و19 ماي 2017 بإشراف الخبير الدولي إيفيرولد حسين، أستاذ بجامعة إينديانا بنيويورك وكبير مستشاري التواصل والمستشار لدى مجموعة من المنظمات الدولية من قبيل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، والتي كان من مخرجاتها إعداد برنامج عمل وطني للتحسيس ولتغيير السلوكات في مجال المساواة والعنف المبني على النوع. كما تم عقد لقاءات عمل مع المرصد الوطني للعنف ضد النساء، والمرصد

الوطني لصورة المرأة في الإعلام, وكذا مع جمعيات ومؤسسات وطنية, بالإضافة إلى تنظيم زيارات ميدانية للجمعيات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء والوساطة الأسرة ومراكز الاستماع وبعض المؤسسات الوطنية, كالرابطة المحمدية للعلماء.

8. المرصد الوطني للعنف ضد النساء

- إعداد التقرير السنوي الثاني للمرصد 2017: في إطار تفعيل برنامج عمل المرصد الوطني للعنف ضد النساء برسم سنة 2017, ووفقا للالتزامات والمهام التي يضطلع بها للقيام بأعمال اليقظة والرصد وإعداد تقارير سنوية وموضوعاتية حول ظاهرة العنف ضد النساء, تم إنجاز واصدار التقرير السنوي الثاني للمرصد, وقد عرف مسلسل إنجازه عدة محطات:
  - التوصل بإحصائيات القطاعات الشريكة المتعلقة بحالات العنف ضد النساء برسم سنتي 2015 و2016؛
  - إنجاز المقتضيات المرجعية ومدارستها من طرف أعضاء المرصد؛
  - تنظيم ورشة تفكيرية لأعضاء المرصد أيام 18 و19 و20 أكتوبر بمدينة مراكش بهدف دراسة إحصائيات حالات العنف المتوصل بها من طرف القطاعات الشريكة, بغية إنجاز التقرير السنوي الثاني للمرصد؛
  - إخراج التقرير السنوي الثاني للمرصد للعنف ضد النساء.
- تبادل الخبرات والتجارب الناجحة,إذ استقبل أعضاء المرصد الوطني للعنف ضد النساء مجموعة من المسؤولين والوفود لدول شقيقة وصديقة من أجل الاطلاع على تجربة المرصد, ويتعلق الأمر بـ:
  - استقبال الوفد الفلسطيني برئاسة وكيل وزارة المرأة الفلسطينية, السيد بسام الخطيب, للاطلاع على تجربة المرصد؛
  - استقبال السيدة وزيرة الأسرة والمرأة بدولة جيبوتي والوفد المرافق لها للاطلاع على تجربة المرصد؛

- استقبال وفد سوداني مكون من برلمانيات وأستاذات جامعيات من أجل التعرف على تجربة وأنشطة المرصد الوطني للعنف ضد النساء؛
- استقبال وفد من دولة فلسطين الشقيقة مكون من قضاة ومستشارين للاطلاع على تجربة المرصد.

- وتسهر الكتابة الدائمة للمرصد, في إطار تفعيل مقتضيات النظام الداخلي للمرصد الوطني للعنف ضد النساء, على تتبع تفعيل برنامج العمل السنوي للمرصد, وتفعيل الأوراق الداخلية للمرصد, وكذا التحضير لاجتماعات المرصد والتنسيق بين أعضاء المرصد, وإنجاز محاضر هذه الاجتماعات, إضافة إلى تتبع حاجيات المرصد والاستجابة لها, وإعداد عروض ومداخلات المرصد, وتنسيق جميع مراحل إنجاز التقرير السنوي الثاني.

9. المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام

- إعداد برنامج العمل السنوي برسم سنة 2017, حيث عمل أعضاء المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام والكتابة الدائمة على إعداد برنامج عمل, بشكل يتناسق مع أولويات اشتغال المرصد, يتضمن أربعة محاور تهم إنجاز التقارير والأبحاث, وتحديد آليات رصد صورة المرأة في الإعلام,و تعزيز ودعم القدرات وتبادل الخبرات والتجارب والتحسيس والتواصل, والتي تم تنزيلها عبر مجموعة من الإجراءات.

- إعداد دراسة حول تحديد آلية للرصد/شبكة القراءة, والمؤشرات, والأدوات التقنية لتقاسم ونشر المعلومة المتعلقة بصورة المرأة في الإعلام, وذلك بهدف تزويد المرصد برؤية واضحة بشأن نظام الرصد وتقنياته, وصياغة المؤشرات والأدوات والوسائل التقنية لتقاسم ونشر المعلومة المتعلقة بصورة المرأة في الإعلام, وتملك استعمال آلية الرصد. وقد تم في هذا السياق:
  - نشر طلب خبرة لإعداد الدراسة خلال شهر مارس 2017؛
  - انتقاء مكتب دراسات لإعداد الدراسة أبريل 2017؛

المرصد الوطني
لصورة المرأة
في الإعلام

- إعداد المذكرة المنهجية؛
- إعداد التقرير Benchmark؛
- المصادقة على النسخة النهائية لتقرير الدراسة, والمتعلقة بتعريف آلية الرصد, وشبكة لقراءة المؤشرات, وأدوات ووسائل تقنية لرصد وتحليل صورة المرأة في الإعلام؛
- إطلاق مسار إعداد التقرير السنوي للمرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام.

- تقوية القدرات وتبادل الخبرات, ويهدف هذا المحور من برنامج عمل المرصد إلى تعزيز وتقوية قدرات أعضاء المرصد والكتابة الدائمة, وتمكينهم من اكتساب معارف وخبرات في مجال تتبع ورصد صورة المرأة في الإعلام, حيث تم:

- تنظيم زيارة دراسة ميدانية لمرصد بافييا بإيطاليا من أجل تبادل التجارب والخبرات لفائدة أعضاء المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام, ما بين 8 و12 ماي 2017, في إطار برنامج التعاون مع مكتب مجلس أوروبا بالمغرب, لاسيما في شقه المتعلق بدعم المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام.
- زيارة ميدانية للهيأة العليا للاتصال السمعي البصري من أجل الاطلاع على تجربتها ومجالات تدخلاتها, خاصة ما يتعلق بصورة المرأة في الإعلام, وذلك يوم 16 يونيو 2017, في إطار تفعيل المحور الأول من برنامج عمل المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام لسنة 2017, المتعلق بتعزيز وتقوية قدرات أعضاء المرصد.

- التواصل والتحسيس

- تنظيم ورشة عمل تكوينية حول المعالجة الإعلامية للعنف ضد النساء, يومي 4 و5 يوليوز 2017, في إطار برنامج التعاون مع مكتب مجلس أوروبا بالمغرب, بمشاركة أعضاء المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام, والمرصد الوطني للعنف ضد المرأة, وذلك بهدف فهم أفضل للقضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء, وفتح حوار مع الصحافيين والمهنيين في الإعلام حول المعلومة والتواصل لتقوية دورهم كفاعلين في الفضاء العام, واستثمار إمكاناتهم كفاعليين في التغيير حول هذا الموضوع, وذلك عبر تحسيس وسائل الإعلام بقضية العنف ضد النساء, ودراسة إشكاليات حرية التعبير والتغطية

الإعلامية حول العنف ضد النساء، والتفكير في دور وسائل الإعلام وتبادل أفضل الممارسات حول الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة العنف ضد النساء، وتحليل الإشكاليات المتعلقة بالمعالجة الإعلامية للعنف ضد النساء.

- استقبال وفود أجنبية، في إطار تبادل التجارب والخبرات، حيث استقبل المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام وفدا فلسطينيا، برئاسة وكيل وزارة المرأة الفلسطينية، السيد بسام الخطيب، للاطلاع على تجربة المرصد. كما استقبل السيدة وزيرة الأسرة والمرأة بدولة جيبوتي والوفد المرافق لها للاطلاع على تجربة المرصد؛

- إعداد التقرير السنوي للمرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام، حيث تم إطلاق مسار إعداد التقرير السنوي الأول للمرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام، في إطار التعاون البلجيكي، وتفعيلا لمحور دعم المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام، الذي يتم تنفيذه في إطار «التفويض بالتعاون» من طرف صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA.

10. تنظيم الحملة الوطنية الـ 15 لوقف العنف ضد النساء

تندرج الحملات التحسيسية السنوية، التي تنظمها الوزارة وطنيا وجهويا ومحليا، ضمن أهم التدابير الوقائية والتوعوية في مجال مناهضة العنف ضد النساء، حيث دأبت الوزارة على تنظيمها بشكل متواصل منذ سنة 2004. وقد اعتمدت هذه الحملات التحسيسية في السنوات الأخيرة بعدين جديدين يتمثلان في انخراط كل مكونات القطب الاجتماعي (الوزارة / التعاون الوطني / وكالة التنمية الاجتماعية)، وكذا تبني المقاربة الجهوية بامتياز، مع التركيز على موضوعات جديدة لم يسبق التطرق إليها من قبل.

وقد اختارت الوزارة مواصلة تركيز الحملة الوطنية الخامسة عشر (15) على موضوع «العنف ضد النساء في الأماكن العامة»،

وذلـك وفـق مقاربـة جديـدة تـروم فتـح نقـاش عمومـي أكاديمـي مـع كل الفاعليـن المعنييـن بتأهيـل المجـال الترابـي لجعـل ولوجـا آمنـا بالنسـبة للجميـع, حيـث عرفـت حملـة هـذه السـنة:

- تنظيم اللقاء الوطني لإطلاق الحملة الوطنية التحسيسية الـ 15 لوقف العنف ضد النساء؛
- تنظيم ورشات ولقاءات جهوية حول موضوع الحملة؛
- إشراك مجموعة من الفاعلين على المستوى الترابي وتحسيسهم بأدوارهم ومسؤولياتهم في التصدي لهذه الظاهرة؛
- تنظيم أنشطة ثقافية وإعالمية لإبراز موضوع الحملة؛
- استهداف فئات الشباب والمراهقين وتوعيتهم بمخاطر العنف ضد النساء؛
- تنظيم اللقاء الختامي للحملة.
- إعداد تقرير الحملة.

11. مشروع «نحو حكومات دامجة ومنفتحة: تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة وبلورة السياسات» مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (EDCO)

- تنظيـم لقـاءات تشـاورية لإنجـاز خرائـط حسـب النوع لإطـار ووظائـف السياسـات الانتخابيـة والمؤسسـاتية للبرلمـان والجماعـات المحلية, يومـي 10 و11 يوليـوز 2017, وذلـك مـع المنتخبـات الجماعيـات والمنظمـات النسـائية الحزبيـة, والبرلمانيـات وفاعـلات فـي المجتمـع المدنـي والجامعات.
- تنظيـم دورات تكوينيـة لتعزيـز قـدرات التشـاور العمومـي لفائـدة جمعيـات المجتمـع المدنـي العاملـة فـي مجـال المـرأة, يـوم 12 يوليـوز 2017, للإحاطـة بآليـات التشـاور العمومـي وتقديـم الملتمسـات والعرائـض, مـع اسـتعراض المقتضيـات القانونيـة والتجـارب الدوليـة المقارنـة فـي هـذا المجـال.

- تنظيم دورات تكوينية لتعزيز قدرات التشاور العمومي لفائدة البرلمانيات والبرلمانيين بمجلسي النواب والمستشارين، يوم 13 يوليوز 2017، بهدف التعريف بمميزات وإطار الديمقراطية التشاركية في مسار العلاقة بين مجلسي البرلمان والمجتمع المدني، مع الإحالة على النظامين الداخليين للبرلمان، والتطرق للممارسات الدولية في هذا الشأن.
- عقد لقاء تقييمي، يوم 14 يوليوز 2017، للوقوف على كل الجوانب المتعلقة بالأنشطة المنجزة ما بين 10 و13 يوليوز 2017، وتدارس المحطات المقبلة للمشروع.
- المشاركة في الحوار الجهوي رفيع المستوى للنساء البرلمانيات، في إطار برنامج التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، الذي عقد يومي 19 و20 نونبر 2017 بالعاصمة المصرية حول «تحطيم الحواجز من أجل المساواة بين النساء والرجال في المجال السياسي».
- المشاركة في اجتماع لجنة قيادات المشروع لكل من مصر والأردن وتونس والمغرب.

12. المشاركة في أشغال الدورة 16 بنيويورك

تضمن برنامج مشاركة المملكة المغربية في أشغال الدورة ما يلي:

- كلمة المملكة المغربية حول موضوع الدورة «التمكين الاقتصادي للنساء في عالم العمل المتغير»
- تنظيم نشاط موازي: تنظيم النشاط بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول موضوع: «المشاركة الاقتصادية للمرأة المغربية، تحديات ورهانات»

- تقديم تقرير المملكة المغربية الدورة 61 للجنة وضع المرأة حول موضوع «تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير»
- المشاركة في الموائد الوزارية:
  - المائدة المستديرة حول موضوع: «الفجوة في الأجور بين الجنسين في القطاعين العام والخاص: كيف يمكن تحقيق الأجر المتساوي القيمة في عالم العمل الآخذ في التغير؟»
  - المائدة المستديرة حول موضوع: «العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع: كيف يمكن تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة لصالح المرأة بحلول عام 2030؟»
- تحضير العرض الطوعي للمملكة المغربية: تقديم عرض طوعي حول «المجهودات الوطنية والتحديات القائمة من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة».
- تقديم ورقة حول موضوع الاستعراض «مشاركة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها, وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها»؛

13. الدورة الثالثة لجائزة تميز للمرأة المغربية

تهدف جائزة «Tamayuz» للمرأة المغربية إلى تشجيع المساهمات الخلاقة والمبدعة للنساء المغربيات في مجال ترسيخ مبادئ الانصاف والمساواة بين الجنسين. وتمنح هذه الجائزة سنويا تقديرا للمشاركة المتميزة للمرأة في مجالات الإبداع والتنمية, وكذا الميادين المتعلقة بالعمل الاجتماعي. وقد حدد المرسوم المحدث للجائزة مجالات, وكذا القيمة المالية للجائزة والمقدرة ب 300.000 درهم: موزعة على الشكل التالي: الجائزة الاولى: 130.000 درهم والجائزة الثانية: 100.000 درهم والجائزة الثالثة: 70.000 درهم.

وقـد عرفـت سـنة 2017 تنظيـم الـدورة الثالثـة والتـي خصصـت لموضـوع « إحـداث المقاولـة النسـائية»، حسـب المراحـل التاليـة:

- تنظيـم حفـل إطـلاق الجائـزة يـوم 8 مـارس 2017 بمناسـبة اليوم العالمـي للمرأة.
- تنظيـم زيـارات ميدانيـة للمشـاريع السـبعة النـي تـم انتقاؤهـا فـي المرحلـة الأوليـة مـن طـرف أعضـاء لجنـة التحكيـم برفقـة أعضـاء مـن لجنـة التنظيـم؛
- تنظيـم حفـل تسـليم جائـزة تميـز للمـرأة المغربيـة بتاريـخ 10 أكتوبـر 2017 بالإعـلان عـن النتائـج التاليـة:
  - الجائزة الأولى للسيدة فاطمة الزهراء برعيش،
  - الجائزة الثانية للسيدة عائشة بلعربي،
  - الجائـزة الثالثـة مناصفـة للسـيدتين زينـب الزاكـي و وفـاء كيـران.

مجال الطفولة

1. تنسيق وتتبع تنفي السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025

في إطار تتبع تنفيذ البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة في مرحلته الأولى 2015 - 2020, تم:

- عقد الاجتماع الثاني والثالث للجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها, وذلك خلال يناير 2017 و8 نونبر 2017 على التوالي؛
- إعداد حصيلة تنفيذ البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة لسنة 2016؛
- إعداد حصيلة تنفيذ البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة لسنة 2017؛
- إعداد مقترح برنامج لتقوية قدرات أعضاء اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية, وذلك لتمكين أعضاء اللجنة من المعارف والقوانين ذات الصلة بحقوق الطفل وحماية الطفولة؛
- التحضير لانعقاد اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها برئاسة السيد رئيس الحكومة.

2. وضع معايير للمؤسسات والممارسات: تحسين جودة الخدمات والتأهيل المادي

مواصلة لجهودها الرامية لمأسسة الرعاية الاجتماعية في مجال الطفولة، عملت الوزارة على وضع معايير لمؤسسات الرعاية الاجتماعية والممارسات بغية الرفع من جودة الخدمات المقدمة، يشمل ثلاثة مشاريع وهي كالتالي:

التأهيل المادي والتجهيز لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال في وضعية صعبة

يهدف هذا المشروع إلى دعم وتأهيل مراكز الرعاية الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأطفال اليتامى والأطفال المتخلي عنهم والأطفال في وضعية هشاشة، وذلك تفعيلا للهدف الاستراتيجي الثالث للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة حول وضع معايير للممارسات والمؤسسات. ويتضمن هدا المشروع الدي ينفد في اطار شراكة مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير:

- تجهيز مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- إصلاح وترميم البنايات؛
- اقتناء معدات ضرورية؛
- بلغت الميزانية المخصصة لهذا المشروع: 9.000.000,00 درهم
- بلغ عدد المراكز المستفيدة: 30 مركزا
- سيستفيد من مشروع الدعم والتأهيل 2776 طفلا وطفلة

وقد تم في هذا الصدد:

- توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والمتعلقة بتجهيز مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلة للأطفال في وضعية صعبة, يوم 29 ماي 2017
- إعداد برنامج العمل وتحديد الاولويات وتدقيق الاحتياجات
- عقد اجتماع لجنة القيادة برئاسة السيد الكاتب العام للوزارة في يونيو 2017
- تأهيل وتجهيز 30 مؤسسة للرعاية الاجتماعية التي تستقبل الأطفال في وضعية صعبة, على الصعيد الوطني, وذلك تفعيلا لاتفاقية التعاون الموقعة بين وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير الموقعة بتاريخ 29 ماي 2017 والمتعلقة بتجهيز وإعادة تهيئة مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تستقبل الأطفال في وضعية صعبة؛
- إطلاق دراسة حول «مرجعية للمهن والكفاءات العاملين الاجتماعيين في مجال حماية الطفولة», بدعم من اليونسيف, حيث تم:
- عقد سلسلة من الاجتماعات مع مختلف القطاعات الحكومية المعنية و معاهد التكوين في الفترة ما بين 19 يونيو 2017 و 4 يوليوز 2017؛
- تنظيم اجتماع تشاوري يوم 4 غشت 2017 مع مجموعة من الجمعيات العاملة في مجال حماية الطفولة؛
- تنظيم زيارات ميدانية للمراكز موضوع الدعم للوقوف على الحاجيات, من 30 يونيو 2017 إلى 26 شتنبر 2017؛
- اعداد لوائح نهائية خاصة بالتفاصيل التقنية للحاجيات المطلوبة؛
- اقتناء المعدات اللازمة لتجهيز المؤسسات.

دراسة حول مرجع للمهن والكفاءات الخاصة بالعاملين الاجتماعيين في مجال حماية الطفولة

تهدف هذه الدراسة المتعلقة بإنجاز مرجع للمهن والكفاءات الخاصة بالعاملين الاجتماعيين في مجال حماية الطفولة، بدعم من اليونيسيف، إلى اقتراح إطار مرجعي لمهن العمل الاجتماعي في مجال حماية الطفولة، وتحديد التخصصات العامة لممارسة العمل الاجتماعي من جهة، ووضع إطار لتكوين وتقوية قدرات الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال حماية الطفولة من جهة ثانية.

وقد تم كمرحلة أولى:

- تشخيص وتحليل واقع مهن العمل الاجتماعي في مجال حماية الطفولة، من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات مع مختلف الفاعلين، من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وجمعيات المجتمع المدني العاملة بمجال حماية الطفولة، وذلك ما بين ماي وشتنبر 2017؛
- برمجة اجتماع عمل مع لجنة التتبع لتقديم نتائج مرحلة التشخيص، يوم 07 نونبر 2017، تمهيدا لانطلاق المرحلة الثانية، المتعلقة بإعداد مرجع خاص بمهن العمل الاجتماعي، بالإضافة إلى مرجع للتكوين واقتراح إطار للتوجيه.

تنزيلا للهدف الاستراتيجي الثالث من البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة, تم الإعداد لدراسة تهدف إلى وضع مرجع لتوحيد خدمات وممارسات مؤسسات الرعاية الاجتماعية. وفي هذا الصدد, فقد تم استكمال اجراءات توظيف الخبرة لمواكبة الوزارة في انجاز هذه الدراسة.

3. برنامج مواكبة الأطفال ما بعد 18 سنة «برنامج مواكبة»

تنزيلا للبرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة 2015 - 2020, وخاصة التدبير 49, وتفعيلا للتدبير الاستعجالي الذي يهم مواكبة الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد 18 سنة, المنبثق عن اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها في 03 يونيو 2015, تم إعداد برنامج «مواكبة» لمواكبة أطفال مؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد 18 سنة, والذي يرتكز على ستة محاور:

1. تطوير المعرفة حول الظاهرة والإطار المفاهيمي؛
2. إدراج بعد المواكبة في مسار التكفل ما قبل 18 سنة؛
3. المواكبة الاجتماعية والمهنية ما بعد 18 سنة؛
4. التواصل والتحسيس بالظاهرة؛
5. حكامة المؤسسات؛
6. مأسسة المواكبة.

وقد تم في إطار تنزيل هذا البرنامج:

- الشروع في تعبئة الخبرة من طرف اليونيسف وتثمين مبادرات الجمعيات؛

- تنفيذ أنشطة الشراكة مع جمعية قرى الأطفال المسعفين حول جودة التكفل؛
- تنظيم لقاء تشاوري حول برنامج مواكبة أطفال مؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد 18 سنة في 20 نونبر 2017؛
- عقد اجتماعات عمل مع بعض الجمعيات بهدف دعم مبادراتهم في مجال مواكبة الأطفال؛
- إعداد دفتر تحملات لطلب المشاريع لدعم مبادرات الجمعيات العاملة في هذا المجال.

4. برنامج حماية الأطفال على الإنترنيت «e-salama»

يهدف هذا البرنامج إلى مواكبة تنزيل البرنامج التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، وإحداث رافعة خاصة بحماية الطفولة على الأنترنيت، بدعم من مجلس أوروبا. وقد تم، في هذا الصدد:

- تنظيم لقاءات تشاورية مع القطاعات والمؤسسات والجمعيات المعنية لإعداد وثيقة البرنامج، الذي تم تقديمه يوم 2 ماي 2017؛
- تنظيم ورشة عمل لتحديد احتياجات لجنة التتبع المصغرة لتقوية قدراتها في مجال حماية الأطفال على الأنترنيت يوم 18 يوليوز 2017؛
- إعداد اتفاقية شراكة حول تنفيذ البرنامج بين وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي،

والمرصد الوطني لحقوق الطفل، والمركز المغربي للأبحاث المتعددة التقنيات والابتكار؛

- تنظيم لقاء إطلاق برنامج «إ-سلامة» يوم 13 أكتوبر 2017؛
- تنظيم زيارة عمل لكل من بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ، ما بين 23 و27 أكتوبر 2017، لفائدة أعضاء لجنة تتبع البرنامج للقاء مختلف الفاعلين في مجال حماية الأطفال في التكنولوجيات الحديثة، والاطلاع على الممارسات الجيدة في هذا الميدان؛
- القيام بتشخيص لمستوى خدمات الحماية على الأنترنيت، خلال نونبر 2017، وكذا الإمكانيات المتاحة وقدرات الفاعلين في جهتين من جهات المملكة.

5. مشروع النهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية للأطفال

يندرج هذا المشروع في إطار دعم تنزيل الهدف الاستراتيجي الرابع من السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، والمتعلق بالنهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية. وقد تم في هذا الإطار:

- وضع وحدة تسيير المشروع بكل من منظمة اليونيسف ومديرية حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين، كمكلف بالمشروع في يوليوز 2017؛
- تنظيم اجتماع مع القطاعات الشريكة في تفعيل الهدف الاستراتيجي الرابع المتعلق بالنهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية لتقديم المشروع، يوم 18 ماي 2017؛
- تنظيم أنشطة تكوينية مختلفة، حيث تم:
  - تنظيم ورشة تكوينية حول المعايير الاجتماعية الحمائية، يوم 19 شتنبر 2017، لفائدة القطاعات والمؤسسات

الشـريكة فـي المشـروع، بنـاء علـى مخرجـات لقـاء 18 مـاي 2017؛

- تنظيـم دورة تكوينيـة فـي مجـال التدبيـر المبنـي علـى النتائـج، أيـام 15 و16 و17 نونبـر 2017، لفائـدة 15 مـن الأطـر والمسـؤولين بقسـمي الطفولـة والتواصـل؛
- تنظيـم ورشـتين تكوينيتيـن فـي مجـال التواصـل مـن أجـل التنميـة، خـلال شـهري نونبـر ودجنبـر 2017، لفائـدة فريـق الـوزارة المكلـف بتدبيـر المشـروع والشـركاء.

- إعـداد ورقـة حـول تعبئـة الخبـرة للنهـوض بالتربيـة الوالديـة، تشـمل إعـداد مرجـع دعـم التربيـة الوليديـة، وخطـة للتكويـن، وخريطـة طريـق للتحسـيس بالتربيـة الوالديـة.

6. النهوض بخدمات الإسعاف الاجتماعي المتنقل بالمغرب

تـم إعـداد وتتبـع تنفيـذ برنامـج العمـل لمواكبـة الإسـعاف الاجتماعـي المتنقل بمكنـاس والنهوض بـدور الإسـعاف الاجتماعـي المتنقل بالدارالبيضـاء، وذلـك فـي إطـار تنفيـذ اتفاقيـة الشـراكة بيـن وزارة الأسـرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة والإسـعاف الاجتماعـي المتنقـل الدولـي والإسـعاف الاجتماعـي المتنقـل بالـدار البيضـاء، الموقعـة فـي 13 يوليـوز 2016 بهـدف تعزيـز ودعـم خدمـات الإسـعاف الاجتماعـي المتنقـل، وإحـداث مراكـز أخـرى جديـدة للإسـعاف الاجتماعـي المتنقـل بالمغـرب. ويشـمل هـذا البرنامـج:

- تقديـم حصيلـة الأنشـطة المنجـزة برسـم 2017، وتقويـة قـدرات العامليـن بالإسـعاف الاجتماعـي المتنقـل بمكنـاس فـي مهـارات التواصـل وحمايـة الأطفـال فـي وضعيـة الشـارع، مـا بيـن أبريـل ويوليـوز 2017، وتأهيـل بنياتـه؛
- القيام بحملات تحسيسية للتعريف بخدمات الإسعاف الاجتماعي المتنقل بمكناس خلال يوليوز 2017.

مجال الأسرة

1. النهوض بأوضاع الأسرة

- تنظيم ندوة وطنية لتقديم دراسة «عشر سنوات على تطبيق مدونة الأسرة: أي تغيرات في تمثلات ومواقف وممارسات المواطنين والمواطنات؟»، في 17 فبراير 2017، ضمن فعاليات الدورة 23 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، والتي أنجزتها الوزارة سنة 2015، والتي عرفت مشاركة مجموعة من الفعاليات العاملة في المجال، من خبراء وباحثين وممثلين عن القطاعات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني ومراكز البحث العلمي ووسائل الإعلام، وذلك في إطار التواصل والتحسيس حول أوراش عمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

2. النهوض بالوساطة الأسرية

- تقوية قدرات العاملين الاجتماعيين لـ48 مركزا من مراكز الوساطة الأسرية، وبرمجة الدورات التكوينية...
- تنظيم دورة تكوينية أولى في «تقنيات إعداد المشاريع» لفائدة المراكز والجمعيات العاملة في مجال الوساطة الأسرية، يومي 26 و27 يوليوز 2017.
- تنظيم دورة تكوينية ثانية في كيفية «إعداد المشاريع والتخطيط الاستراتيجي» لفائدة مراكز الوساطة الأسرية، يومي 27 و28 نونبر 2017، بهدف تقوية الجانب المؤسساتي للجمعيات ودعم القدرات في مجال تقنيات إعمال الوساطة الأسرية.

مجال المسنين

1. النهوض بالتضامن بين الأجيال

تواصل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية عملها من أجل تعزيز النهوض بثقافة التضامن بين الأجيال، حيث تم إطلاق الحملة الوطنية التحسيسية الثالثة للأشخاص المسنين، تحت شعار «الناس الكبار، كنز في كل دار»، والتي عرفت تنظيم مجموعة من الأنشطة والدعائم التواصلية:

- تنظيم لقاء وطني، ترأسته السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، يوم الاثنين 02 أكتوبر 2017 بالرباط، بحضور ممثلين عن القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية، وجمعيات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام وباحثين وخبراء؛
- تنظيم أنشطة تحسيسية وتوعوية، جهوية ومحلية، لفائدة الأشخاص المسنين، من طرف المنسقيات الجهوية التابعة للتعاون الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية؛
- إنجاز وصلتين تلفزية وإذاعية، باللغتين العربية والفرنسية، واللهجات الأمازيغية الثلاث؛
- إنجاز ملصقات إعلانية بصرية خاصة بالحملة؛
- تعبئة مختلف الشركاء من خلال توزيع مختلف الدعائم الإعلامية والتواصلية على الفاعلين للقيام بأنشطة تحسيسية ضمن فعاليات الحملة.

2. تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية

تواصل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين، حيث تم، في إطار تنزيل هذا البرنامج:

- مواصلة التأهيل المادي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمسنين، في إطار تتبع تنفيذ الدعم المخصص من طرف رئاسة الحكومة؛
- مواصلة تجهيز مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمسنين بالمعدات الطبية، في إطار تنفيذ اتفاقية شراكة موقعة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط؛
- مواصلة تجهيز مؤسسات الرعاية الاجتنماعية الخاصة بالمسنين، في إطار تنفيذ اتفاقية شراكة مبرمة مع مجموعة «أكوا»؛
- مواصلة دعم قدرات الموارد البشرية العاملة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمسنين، في إطار تنفيذ برنامج «ارتقاء» الذي يندرج في تفعيل اتفاقية الشراكة الثلاثية الأطراف بين وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، ومؤسسة التعاون الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية؛

- مواصلة تتبع تنفيذ مشروع مؤسسة كآلية لإرساء أسس الحكامة الجيدة، وقواعد التدبير المبني على النتائج، وتحسين الخدمات لفائدة الأشخاص المسنين وفق خطة عمل محددة الأهداف، والوسائل والامكانيات؛
- تفعيل مضامين مشروع المؤسسة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخمسة النموذجية بكل من الرباط ووجدة وتطوان والدار البيضاء وسلا، في أفق تعميمها على باقي مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- إعداد حصيلة برنامج تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية

للأشـخاص المسـنين لمـا بيـن سـنتي 2014 و2016؛

- إعـداد المرحلـة الثانيـة مـن البرنامـج الوطنـي لتأهيـل مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة للأشـخاص المسـنين لمـا بيـن 2017 - 2020، والـذي يضـم سـتة محـاور أساسـية، ومحـورا سـابعا داعمـا:

1. التأهيل المادي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
2. تأهيل الموارد البشرية: التسوية والتعزيز والتكوين؛
3. معايرة الخدمات والنهوض بالجودة؛
4. مواكبة المؤسسات غير المرخصة؛
5. مواكبة المؤسسات المحدثة، وفي طور البناء؛
6. تنويع الخدمات: التكفل عن بعد؛
7. حكامة البرنامج.

3. تطوير المعرفة في مجال المسنين

فـي ضـوء التغيـرات الديمغرافيـة التـي يشـهدها المجتمـع المغربـي، والتـي مـن بيـن نتائجهـا ارتفـاع نسـبة الأشـخاص المسـنين مـن مجمـوع السـاكنة، والتـي تفـرض ضـرورة تطويـر المعرفـة التـي تهـم هـذا المجـال، أنجـزت وزارة الأسـرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة دراسـة تشـخيصية حـول أوضـاع المسـنين بالمغـرب، بتعـاون مـع المرصـد الوطنـي للتنميـة البشـرية وبدعـم مـن صنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان، والتـي تضمنـت معطيـات إحصائيـة محينـة حـول واقـع الأشـخاص المسـنين، وسـلطت الضـوء علـى أهـم المبـادرات والسياسـات العامـة لفائدتهـم، وذلـك مـن خـلال محوريـن أساسـيين:

- المحـور الأول: تنـاول معطيـات كميـة منبثقـة مـن مختلـف العمليـات الإحصائيـة الميدانيـة، والمتعلقـة بالإحصـاء العـام للسـكان والسـكنى والبحـوث الوطنيـة، خاصـة البحـوث المنجـزة مـن طـرف المرصـد الوطنـي للتنميـة البشـرية؛

- المحـور الثانـي: تضمـن المعطيـات الكيفيـة، وتتعلـق بتحليـل البرامـج والسياسـات الموجهـة لفائـدة الأشـخاص المسـنين، والإطـار التشـريعي المؤطـر لهـم، وعلاقـة المسـنين بوسـطهم العائلـي والاجتماعـي، ومـدى ترسـيخ قيـم التضامـن والتكافـل بيـن الأجيـال داخـل المجتمـع المغربـي.

وقـد خلصـت هـذه الدراسـة، التـي تـم تقديـم نتائجهـا وخلاصاتهـا فـي لقـاء وطنـي نظـم يـوم 4 أكتوبـر 2017، إلـى مجموعـة مـن التوصيـات، يمكـن إجمالهـا فـي:

- توفير الحماية الاجتماعية والقانونية؛
- إعداد سياسات عمومية متعلقة بهذا المجال؛
- تعزيز البنيات التحتية؛
- ترسيخ مبادئ الحكامة؛
- تقييم وضعية الموارد البشرية، سواء العاملة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية أو المهنيين والمختصين في طب الشيخوخة؛
- تطوير المعرفة في مجال الشيخوخة.

4. الإطار الاستراتيجي للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين

تم انطلاق ورش إعداد الإطار الاستراتيجي للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، بتعاون مع الإسكوا، حيث تم:

- إعداد برنامج التعاون المشترك بشأن ورشات دراسة خاصة بالمسنين؛
- تنظيـم ورشـة عمـل حـول "نحـو إطـار اسـتراتيجي وطنـي للنهـوض بحقـوق الأشـخاص المسـنين بالمغـرب"، يومـي 21 و22 فبرايـر 2017، تمحـورت حـول صياغـة خلاصـات وتوصيـات وأولويـات الاشـتغال لإعـداد الإطـار الاسـتراتيجي للنهـوض بحقـوق الأشـخاص المسـنين فـي المجـالات التاليـة:
  - تقديم وتطوير الخدمات الصحية؛

- توفير وتجويد الحماية والرعاية الاجتماعية؛
- محاربة العنف والتمييز ضد هذه الفئة؛
- تعزيز التضامن بين الأجيال؛
- تهيئة بيئة مناسبة ومؤازرة لكبار السن.

5. المرصد الوطني للأشخاص المسنين:

في إطار تطوير المعرفة في مجال المسنين، تواصل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية تثبيت آليات تفعيل عمل المرصد الوطني للأشخاص المسنين وفق الأهداف المسطرة، حيث تم:

- إعداد الأوراق التنظيمية للمرصد، والمتعلقة بالنظام الأساسي،والنظام الداخلي والميثاق، والمصادقة عليها في فاتح يوليوز 2016؛
- تقديم برنامج عمل المرصد لـ2016 - 2017، يوم الأربعاء 12 أكتوبر 2016؛
- عقد اجتماعات دورية للجنة الإشراف تهم تفعيل برنامج عمل المرصد لسنة 2016-2017، وتحديد آليات الرصد واليقظة الخاصة بأوضاع الأشخاص المسنين، وكذا تحديد عمل الوحدات الموضوعاتية، وبنية التقرير السنوي للمرصد لسنة 2017؛
- إطلاق مسار إعداد التقرير السنوي للمرصد برسم سنة 2017؛
- عقد اجتماع لجنة الإشراف من أجل تتبع وتقييم برنامج عمل المرصد لسنة 2017 يوم فاتح نونبر 2017؛
- عقد ورشة تفكيرية لأعضاء لجنة الإشراف، يومي 14 و15 دجنبر 2017، بهدف إعداد برنامج عمل المرصد لسنة 2018؛
- الإعداد للتقرير السنوي للمرصد 2018.

المرصد الوطني للأشخاص المسنين
ⵜⴰⵙⵏⵉⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵉ ⵢⵉⵡⴷⴰⵏ ⵉⵎⵖⴰⵔⵏ
Observatoire National pour les Personnes Agées

مجال الإعـــاقـــة

1. السياسة العمومية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

في إطار مواصلة الجهود المبذولة لتنزيل السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة, تم إعداد مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة, الذي يتضمن كل البرامج القطاعية التي ستنجزها الحكومة ما بين 2017 و2021, والذي تمت المصادقة عليه من لدن اللجنة الوزارية, التي يرأسها السيد رئيس الحكومة, وذلك خلال اجتماعها المؤرخ في 17 يوليوز 2017.

كما تم إطلاق الإعداد لنظام تدبير المشاريع الخاص بتتبع المخطط العمل الوطني للإعاقة, الذي يرتكز على ترجمة التوجهات الاستراتيجية للسياسة العمومية المندمجة إلى إجراءات تهم مختلف المجالات المعنية بتحقيق المشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة.

2. المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة

مواصلة للتدابير الإعدادية لإحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة, طبقا للمادة 22 من القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها, وبعد عقد سلسلة لقاءات تشاورية مع كل من القطاعات الحكومية والشبكات الجمعوية والجامعات والخبراء, تم الإعلان عن إحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة وتنصيب أعضائه بعد انتخاب ممثلي شبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة, في لقاء وطني يوم 5 دجنبر 2017. وتشمل تركيبة هذا المركز الوطني, إلى جانب ممثلي القطاعات الحكومية المعنية, ممثلين عن الشبكات الوطنية العاملة في مجال الإعاقة, وخبراء.

3. التقرير الأولي لإعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

قدم المغرب أول تقرير له أمام اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بجنيف حول إعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة, وذلك يومي 16 و17 غشت 2017 ضمن فعاليات دورتها الثامنة عشر المنعقدة ما بين 14 غشت و01 شتنبر 2017, بمقتضى المادة 35 من الاتفاقية الدولية. وقد استعرض الوفد المغربي، الذي ترأسته السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية, وضم ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية, المنجزات التي عرفها تنفيذ الاتفاقية الدولية, والإكراهات والتحديات التي تعترض بلوغ الأهداف المرسومة.

وقد عرف هذا الاستعراض تنويه اللجنة الأممية بمجهودات المغرب مع إدراج توصيات يعمل المغرب حاليا على تتبع أجرأة العديد منها,

4. مشروع إعداد نظام جديد لتقييم الإعاقة

أطلقت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ورشا لإعداد نظام جديد لتقييم الإعاقة يتلاءم مع التزامات المملكة المغربية في المجال, سيما القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها ومقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة, وكذا المفهوم الجديد للإعاقة المدرج في التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة مع مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمغرب, والذي يعتبر آلية أساسية لإنجاز بطاقة الإعاقة, وربطها بخدمات الدعم والاستهداف.

وقد تم إعداد مخطط عمل إجرائي لإرساء هذا النظام الجديد لتقييم الإعاقة, بالاستعانة بخبرة دولية من منظمة الصحة العالمية, يهدف إلى تحديد المراحل والخطوات الضرورية لإرساء نظام التقييم ابتداء من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ, وذلك عبر إنجاز مجموعة من الأنشطة والإجراءات, وتحديد النتائج المرجوة وتوقع المخاطر المحتملة, تحت إشراف لجنة قيادة تترأسها السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية, وتضم ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية.

5. تفعيل المرسومين المتعلقين بحصيص 7 بالمائة لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة بالقطاع العام

في إطار تفعيل المرسومين المتعلقين بحصيص 7 بالمائة لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة بالقطاع العام, تم إحداث لجنة وطنية دائمة لدى رئيس الحكومة مكلفة بوضع الآليات وتتبع تفعيل هذا الحصيص، والتي وتتشكل من ممثلين عن وزارة الاقتصاد والمالية, ووزارة الوظيفة العمومية ووزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية, التي تقوم بمهمة الكتابة الدائمة لهذه اللجنة.

وقد توجيه منشور من السيد رئيس الحكومة إلى السيد وزير الدولة والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبين وكتاب الدولة والمندوبين السامين والمندوب العام في موضوع تتبع سير مباريات التوظيف الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

6. التشغيل في القطاع الخاص

تم تنظيم ورشة وطنية حول الاندماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص, يوم 30 مارس 2017, شارك فيها جميع الفاعلين المعنين بالتشغيل, من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وقطاع خاص ممثلا بالاتحاد العام لمقاولات المغرب وخبراء دوليين, إضافة إلى النقابات وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة.

7. دعم التشغيل الذاتي

في مجال تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، تم خلال هذه السنة تمويل 209 مشروعا بمبلغ مالي قدره 9.234.154,00 درهما، وذلك ما بين فاتح يناير وحتى 15 شتنبر 2017، وبذلك يصل عدد المستفيدين من هذا البرنامج، منذ انطلاقته، إلى 506 مستفيدة ومستفيدا بمبلغ مالي يفوق 23 مليون درهما.

8. الولوجيات

صادقت لجنة الولوجيات بالمعهد المغربي للتقييس، خلال اجتماعها يوم 13 دجنبر 2017، على 12 مشروعا معياريا للولوجيات الخاصة بمقاعد الكراسي المتحركة، ودليل للممارسات الجيدة الخاصة بالدراسات التشخيصية لواقع ولوجيات البنايات المنشأة المفتوحة للعموم، وذلك بهدف تعزيز الترسانة المعيارية، ومساعدة الفاعلين المعنيين على حسن إعمال الولوجيات، وهي اللجنة التي تترأس أشغالها وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، ويتكفل المعهد بكتابتها الدائمة.

وتمت موافاة السيدات والسادة الولاة ورؤساء المجالس الجماعية لمدن الرباط والدار البيضاء ووجدة وطنجة وسلا بنتائج الدراسات التشخيصية الخاصة بالتهيئة الحضرية لتحسين الولوجيات المادية ببعض المدن الرئيسية، والمنجزة في إطار برنامج التعاون مع البنك الدولي حول الولوجيات 2012 - 2016.

كما تم تنظيم ورشة عمل لإطلاق مشروع برنامج وطني لتحسين وتطوير الخدمات والعروض التي يتيحها مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وذلك يوم 29 نونبر 2017 لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة تلك المرتبطة بآلة الحاسوب وجهاز التلفاز والهاتف، بتنسيق وتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا».

9. المساعدة والتوجيه

- بلغ عدد الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من شهادة الإعاقة، التي سلمتها الوزارة هذه السنة إلى غاية شهر نونبر 2017، 2963 شهادة من أجل الاستفادة من مجموعة من حقوق الأولوية.
- بلغ عدد المستفيدين من التأشيرة على رسم الاستيراد الأدنى على السيارات المعدة خصيصا للأشخاص في وضعية إعاقة 31 مستفيدة ومستفيدا.
- بلغ عدد مراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة المحدثة على الصعيد الترابي لمؤسسة التعاون الوطني، إلى حدود شهر غشت 2017، 62 مركزا، منها 26 مركزا مشغلا، و19 مركزا قيد التجهيز، و17 مركزا تمت برمجتها لتهيئتها وتجهيزها قبل متم 2017.
- إعداد دليل عملي موحد لمراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى حقيبة للأدوات تتضمن مختلف المساطر المعتمدة في تدبير هذه المراكز، بمواكبة تقنية من منظمة إعاقة دولية.
- إطلاق برنامج عمل تقنين وتنظيم خدمات هذه المؤسسات، بهدف تقنين وتطوير عمل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة.

10. محاربة التمثلات الاجتماعية السلبية

انطلقت عمليات تنفيذ المشاريع المدعمة في مجال إذكاء الوعي بحقوق ذوي الإعاقة، التي تم الإعلان عن طلبات عروضها موجه لمختلف الجمعيات الراغبة في الاستفادة من الدعم، لفائدة 41 جمعية عاملة في مجال الإعاقة بمبلغ مالي قدر

بـ2.900.145,00 درهـم, والتـي تسـتهدف حوالـي 5000 مسـتفيدة ومسـتفيدا مـن حمـلات التوعيـة والتحسـيس بمختلـف جهـات المملكـة, خاصـة بالمناطـق النائيـة.

11. أجرأة خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي

تنفيـذا لتدابيـر البرنامـج الحكومـي 2017 - 2021, سـيما فـي مجـال رعايـة الأشـخاص ذوي الإعاقـة الموجوديـن فـي وضعيـة هشاشـة, وكـذا تنفيـذا للاتفاقيـة الثلاثيـة للشـراكة بيـن كل مـن وزارة الأسـرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة ووزارة الاقتصـاد والماليـة والتعـاون الوطنـي المتعلقـة بأجـرأة خدمـات صنـدوق دعـم التماسـك الاجتماعـي لفائـدة الأشـخاص فـي وضعيـة إعاقـة, تواصـل الـوزارة إجراءاتهـا فـي نطـاق الخدمـات التـي يقدمهـا صنـدوق دعـم التماسـك الاجتماعـي فـي مجالاتـه الأربـع, حيـث تـم:

- اقتنـاء الأجهـزة الخاصـة والمعينـات التقنيـة لفائـدة الأشـخاص فـي وضعيـة إعاقـة بمبلـغ 10 ملاييـن درهمـا, والتـي اسـتفاد منهـا 6524 شـخصا فـي وضعيـة إعاقـة؛
- تحسـين ظـروف تمـدرس الأطفـال فـي وضعـة إعاقـة بمبلـغ مالـي قيمتـه 53.000.000,00 درهمـا؛
- تشـجيع الاندمـاج المهنـي والأنشـطة المـدرة للدخـل, حيـث تـم تمويـل 93 مشـروعا, حتـى متـم شـهر مـاي 2017, بمبلـغ مالـي قـدره 3.979.482,00 درهمـا. وقـد كانـت الميزانيـة المخصصـة لهـذا المجـال, برسـم هاتـه السـنة, 15.000.000,00درهمـا؛
- تقويـة قـدرات المـوارد البشـرية, المكلفـة بملفـات دعـم الجمعيـات العاملـة فـي مجـال الإعاقـة على مسـتوى منسـقيات التعـاون الوطنـي, بكلفـة ماليـة تزيـد عـن 200.000,00 درهمـا؛
- المسـاهمة فـي وضـع وتيسـير مراكـز الاسـتقبال بكلفـة ماليـة

بلغت 33.000.000,00 درهما, من أجل تجهيز 19 مركزا لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة تابع للتعاون الوطني وبرمجة 15 مركزا, قبل متم سنة 2017؛

- برمجة استفادة 6 جمعيات عاملة في مجال الخدمة المنزلية المتنقلة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة المنحدرين من مناطق صعبة ونائية من دعم مالي قدره 4.316.400, 00 درهما.

12. دعم الممارسة الرياضية للأشخاص في وضعية إعاقة

بهدف تطوير الممارسة الرياضية للأشخاص في وضعية إعاقة, قدمت الوزارة دعما ماليا لكل من الجامعة الملكية للأشخاص المعاقين والأولمبياد المغربي, قدر بـ1 مليون درهم, وذلك بناء على دفتر تحملات ينص على:

- تنظيم ورشات تحسيسية؛
- تنظيم تظاهرات رياضية وطنية؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة العاملين في مجال النهوض برياضة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تنظيم دورات تكوينية لتقوية قدرات الأولمبياد الخاص المغربي؛
- تطوير وسائط الاتصال والتواصل؛
- اقتناء معدات وتجهيزات رياضية.

13. إطلاق مشروع برنامج وطني تأهيلي في مجال التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة التوحد

من أجل أجرأة الرافعة العرضانية الخامسة للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة, والمتعلقة بتأهيل وتكوين الموارد البشرية في مجالات النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة, أطلقت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ورش إعداد برنامج وطني لتأهيل مهنيي التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد, الذي

يهدف إلى تجويد خدمات المؤسسات من خلال إرساء منهجية «مشروع المؤسسة», والمساهمة في الارتقاء بجودة خدمات التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد.

14. تأهيل وتنظيم وتقنين مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة

تم إعداد مسودة مرجعية لمبادئ ومعايير ومؤشرات الجودة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة, مرفوقا بالدليل المنهجي لمشروع المؤسسة.

كما تم إعداد مذكرة منهجية لمشروع المؤسسة, وتكوين 15 مكونا حول مشروع المؤسسة, وذلك خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 22 دجنبر 2017.

15. مشروع معيرة لغة الإشارة بالمغرب

في إطار تنفيذ الرافعة الاستراتيجية الرابعة للسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة المتعلقة بالولوجيات, التي نصت على ضرورة توحيد لغة الإشارة ونشرها وتطوير التكوين فيها, تم إطلاق مشروع معيرة لغة الإشارة, الذي ستكون من أهم مخرجاته:

- قاموس إشاري مغربي ممعير؛
- تصور لتكوين مترجمي لغة الإشارة المغربية؛
- برنامج تأهيلي لموظفي مصالح القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ذات الطبيعة الاجتماعية حول لغة الإشارة.

وقد تم, في هذا الإطار, إعداد وثيقة تفصيلية لهذا المشروع فور تكوين لجنة القيادة, تتضمن تدابير إجرائية.

مجال التنمية الاجتماعية

تواصل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية تعزيز منظومة الرعاية الاجتماعية وتقوية قدرات الجمعيات الشريكة واخضاع مشاريعها للافتحاص ووضع برامج لدعم الحماية الاجتماعية بالمغرب وتتبع انجاز مشاريع التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية ترابيا في إطار تعاقدي مع الوزارة.

1. تعزيز منظومة الرعاية الاجتماعية

تعتبر مؤسسات الرعاية الاجتماعية بنيات استقبال غايتها الرعاية والحماية للأشخاص في صعبة أو غير مستقرة أو في وضعية هشاشة, وهي البنيات التي تعرف تزايدا مستمرا تلبية لحاجيات الفئات المعنية وتتطلب موارد بشرية بكفاءات متميزة. وفي هذا الصدد فقد تم:

- عقد تنظيم سبعة اجتماعات للجنة التقنية المكلفة بالبت في طلبات فتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية, أسفرت عن الترخيص بفتح 65 مؤسسة للرعاية الاجتماعية (4 مراكز الأشخاص في وضعية إعاقة, 47 دور الطالب والطالبة, 4 دور الفتاة وإقامة التلميذ, 3 مراكز النساء في وضعية صعبة, 3 مراكز الأطفال المهملون والمتخلى عنهم وفي وضعية صعبة, 4 مركبات اجتماعية) موزعة على 28 إقليما.

وقد بلغ عدد المؤسسات المرخصة في نهاية سنة 2017, 1095 مؤسسة.

- معالجة الملفات والطلبات الواردة على المديرية في المجال (30 ملفا وطلبا).
- تتبع إنجاز دراسة حول تقوية قدرات مؤسسات الرعاية الاجتماعية لاعتماد المقاربة الحقوقية ومقاربة النوع في القيام بمهامها, وذلك بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- طبع دليل مؤسسات الرعاية الاجتماعية بتعاون مع منظمة الايسسكو.
- وضع المخطط الاستراتيجي لإصلاح منظومة الرعاية الاجتماعية لفترة 2018 - 2021.
- تتبع مسار المصادقة على مشروع القانون 65.15 و المشاركة في إعداد نصوصه التطبيقية.

كما تم في ما يخص تأطير وهيكلة العمل الاجتماعي:

- إتمام الدراسة التقييمية «للمبادرة الحكومية لتكوين 10000 عامل اجتماعي.
- إعداد لإطلاق دراسة حوسبة مندمجة للعمليات الإدارية لمديرية التنمية الاجتماعية المتعلقة ببرنامج الشراكة مع الجمعيات وبرنامج «ارتقاء» لتأهيل الجمعيات ورخص فتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- إنجاز التقرير المنهجي الذي تمت المصادقة عليه حول إنجاز دراسة تقوية قدرات مؤسسات الرعاية الاجتماعية لاعتماد المقاربة الحقوقية ومقاربة النوع في القيام بمهامها (بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب).

2. برنامج الشراكة مع الجمعيات

في إطار دعمها لمشاريع جمعيات المجتمع المدني، عملت الوزارة على عقد اتفاقيات للشراكة وفق المنهجية التالية:

- استكمال مسطرة انتقاء مشاريع الجمعيات لسنة 2016: همت عملية الانتقاء، على المستويين الترابي والمركزي، 680 مشروعا غطت المجالات الثمانية التي شملها الإعلان عن طلب عروض المشاريع، انتقي منهم 200 مشروعا؛
- تنظيم حفل تسليم اتفاقيات الشراكة للجمعيات بتاريخ 25 أبريل 2017؛

- إعداد نسخة محينة ومنقحة من الدليل الجمعوي وإطلاق عملية طباعته بتعاون مع منظمة الايسسكو؛
- إطلاق نسخة 2017 لبرنامج الشراكة مع الجمعيات بالإعلان عن طلب تقديم مشاريع الجمعيات في الفترة الممتدة من 10 نونبر إلى 11 دجنبر 2017, تم تمديدها إلى غاية 15 يناير 2018؛
- إعداد دفتر الشروط المرجعية لوضع نظام محوسب مندمج لتدبير برامج الشراكة وتقوية القدرات وتتبعها وتقييمها.

3. افتحاص مشاريع الجمعيات المستفيدة من التمويل

تتبع تنفيذ المشاريع الممولة من طرف الوزارة برسم سنة 2016: دراسة التقارير المالية الواردة على الوزارة المتعلقة بتبرير كيفية صرف الشطر الأول أو الثاني من مبلغ الدعم المحول لفائدة الجمعيات الشريكة والتي بلغ عددها 46 تقريرا, وقد أسفرت العملية على الموافقة على تحويل الشطر الثاني أو الثالث من مبلغ الدعم لفائدة 32 جمعية, فيما تم بعث مراسلات للجمعيات المتبقية بشأن ملاحظات مصالح الوزارة حول تقاريرها.

وفي إطار عملية افتحاص مشاريع الجمعيات الممولة من طرف الوزارة, ما بين 2012 و2014, تم إطلاق عملية الافتحاص الخارجي لـ670 مشروعا محمولا من طرف الجمعيات التي استفادت من تمويل الوزارة خلال هذه الفترة. وإلى جانب دعم مشاريع الجمعيات الشريكة, عملت الوزارة على دعمها على المستوى المعرفي والمهاراتي.

4. برنامج «ارتقاء» لتأهيل الجمعيات

في إطار تنفيذ وكالة التنمية الاجتماعية لنسخة سنة 2016 للبرنامج, تم ما يلي:

- التوقيع على اتفاقيات شراكة مع اللجان الإقليمية للتنمية البشرية للأقاليم الآتية: القنيطرة, سيدي قاسم, سيدي سليمان, السمارة؛
- التوقيع على ملاحق اتفاقيات الشراكة مع اللجان الإقليمية للأقاليم الآتية: بن مسيك, اليوسفية, جرسيف, بركان؛

- تنظيم ورشات إقليمية لإعطاء انطلاقة البرنامج بالأقاليم الآتية: الحاجب، سلا، القنيطرة، سيدي قاسم.
- وضع برنامج العمل السنوي الخاص بتفعيل برنامج ارتقاء لتأهيل الجمعيات لسنة 2017 والتوقيع على الاتفاقية الإطار.

5. الحصيلة الرقمية للبرنامج برسم سنة 2017

- تنظيم 257 دورة تكوينية بسبعة عشرة إقليما لفائدة 1173 مشاركا ومشاركة؛
- إعداد 10 مخططات إقليمية لتقوية القدرات والمصادقة عليها؛
- إطلاق 19 تشخيصا إقليميا حول حاجيات الجمعيات في مجال تقوية القدرات، تمت منهم المصادقة على 11 تشخيصا؛
- تنظيم 94 حصة للمواكبة لفائدة 586 جمعية مستفيدة من البرنامج؛
- تنظيم 41 ندوة شارك فيها 1143 فاعل جمعوي، بالإضافة إلى 12 زيارة تبادل لفائدة 461 شخصا؛
- الدعم المؤسساتي للمشاريع من خلال تمويل 128 مشروعا لفائدة الجمعيات المستفيدة من البرنامج قصد تطبيق مكتسبات التكوين.

ومن بين البرامج الهامة التي تعنى بالفئات في وضعية صعبة اجتماعيا واقتصاديا يوجد برنامج دعم الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى.

6. برنامج دعم الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى

تواصل الوزارة تنسيق عمل مختلف المتدخلين، وعقد اجتماعات اللجنة المركزية الدائمة للبت في طلبات الحصول على الدعم الواردة عليها، بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لمراجعة المرسوم رقم 2.14.791 المنظم للدعم والوثائق المرجعية في الموضوع، سواء الدورية المشتركة أو اتفاقية الشراكة أو الدليل المسطري، وتتبع إنجاز التقرير السنوي من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

وقد تم سنة 2017:

- استقبال 15.281 طلبا للحصول على الدعم؛
- عقد 16 اجتماعا لعرض الملفات على أنظار اللجنة المركزية الدائمة المحدثة لدى الوزارة, المكلفة بالبت النهائي؛
- البت النهائي في 12.960 طلبا, قبل منها 12.139 طلبا. فيما تم رفض 817 طلبا.
- وعليه, فإن الحصيلة الإجمالية للبرنامج, منذ الشروع في استقبال طلبات الدعم في 26 مارس 2015, هي:
- إيداع 86.797 طلبا لدى المصالح الترابية لوزارة الداخلية للحصول على الدعم؛
- عقد 1665 اجتماعا للجان الإقليمية الدائمة, التي يترأسها السادة الولاة والعمال أو ممثلوهم؛
- إحالة 84.024 طلبا على وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية؛
- عقد 85 اجتماعا للجنة المركزية الدائمة, المحدثة لدى وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية؛
- البت النهائي في 81.703 طلبا, قبل منها 75.487 طلب, فيما تم رفض 6.211 طلبا, مما مكن من استفادة حوالي 136 ألف طفلة وطفلا يتيما.

7. المعهد الوطني للعمل الاجتماعي

إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بتفعيل مشروع إعادة تنظيم المعهد الوطني للعمل الاجتماعي :

- إعداد مشروع الدفتر الوطني للضوابط البيداغوجية لسلك الإجازة في العمل الاجتماعي (الإجازة المهنية و الإجازة في الدراسات الأساسية) وعرضه على قطاع التعليم العالي للمصادقة؛
- إعداد دفترا لشروط المرجعية لإطلاق دراسة تتعلق بوضع إستراتيجية تنمية المعهد الوطني للعمل الاجتماعي؛
- إعداد مشروع تعاون بين الوزارة وكلية العلوم الاجتماعية التطبيقية بكولونيا بألمانيا, في ميدان العمل الاجتماعي. وذلك

على إثر الزيارة التي قام بها وفد من الكلية الألمانية إلى الوزارة.

- وقد تم تعزيز منظومة الرعاية الاجتماعية بإبرام شراكات متعددة مع الجمعيات المعنية لتفعيل برامج التنمية الاجتماعية.

8. تنسيق التنزيل الترابي للسياسات العمومية

أعدت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ملفا حول وضعية التدابير المتخذة في إطار مساهمتها في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة, حيث تم:

- إعداد أوراق تقنية حول برامج العمل المتعلقة بحماية الأسرة والطفولة والمرأة والأشخاص المسنين, والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة, كأرضية للتفاعل مع الجماعات الترابية بشأن مساهمة الوزارة في تفعيل مخططات تنميتها؛
- عقد اجتماع مع ممثلي مجلس جهة فاس مكناس حول مشروع مركب متعدد الاختصاصات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المقرر إنشاؤه بمدينة فاس.

مجال التشريع والدراسات

مواصلة لإعداد مجموعة من النصوص التشريعية المتعلقة باختصاصات الوزارة, أنجزت الوزارة:

1. مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

- استكمال المناقشة العامة بمجلس المستشارين في 06 يوليوز 2017, ثم المناقشة التفصيلية في 13 يوليوز 2017, ليتم البت والتصويت على مشروع القانون بتاريخ 24 يوليوز 2017؛
- البت والتصويت على تعديلات مجلس المستشارين بلجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب, في إطار القراءة الثانية, في 07 غشت 2017, ثم التصويت على مشروع القانون بالجلسة العامة بتاريخ 08 غشت 2017.

2. مشروع قانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

- عرض مشروع القانون على أنظار مجلس المستشارين يوم 14 يونيو 2017, وتمت مناقشته يوم 12 يوليوز 2017 مناقشة عامة وتفصيلية بمجلس المستشارين, ليتم البت فيه والتصويت عليه بالإجماع يوم 26 يوليوز 2017؛
- تقديم مشروع القانون بمجلس النواب يوم 09 يناير 2018.

3. مشروع قانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

- متابعة مسطرة المصادقة على مشروع القانون, حيث تمت المناقشة العامة داخل اللجنة المختصة بمجلس المستشارين يوم 31 أكتوبر 2017 .

أما في إطار النصوص التنظيمية, من مراسيم وقرارات, فتم إنجاز مشروع مرسوم يتعلق بإحداث اللجنة الوزارية للخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» في أفق المناصفة.

التعاون الدولي

وعيا منها بأهمية التفاعل الإيجابي مع المحيط الجهوي والعالمي، واصلت الوزارة انخراطها الفاعل في مجموعة من أوراش التعاون الدولي:

1. التعاون مع الاتحاد الأوروبي:

- الخطة الحكومية للمساواة إكرام»، حيث صادق الاتحاد الأوروبي، نونبر 2017، على القرار المتعلق بتخصيص غلاف مالي يقدر بحوالي 35 مليون أورو لدعم الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2».
- الآلية الأوروبية للجوار-برنامج دعم سياسة الهجرة، حيث وقعت المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، في 19 دجنبر 2017، اتفاقية تمويل لتعزيز سياسات المغرب في مجال الهجرة بالمغرب، وذلك بهدف تحسين الحكامة في هذا المجال. ومن مؤشرات الاتفاقية التي تهم مجالات عمل الوزارة:
  - مؤشر ولوج المهاجرين في وضعية صعبة لخدمات المساعدة الاجتماعية المقدمة من طرف المؤسسات العمومية المغربية، خاصة منها التعاون الوطني؛
  - مؤشر تعزيز ومأسسة برنامج العودة الطوعية للمهاجرين نحو بلدهم الأصلي.
- برنامج دعم الحماية الاجتماعية بالمغرب 2020-2017، حيث وقعت المملكة المغربية والاتحاد الأوربي اتفاقية شراكة بتاريخ 5 دجنبر 2017. ومن المؤشرات المرتبطة بمجال تدخل الوزارة:
  - قانون العاملين الاجتماعيين؛
  - القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الحماية الاجتماعية، سيما في مجال التأهيل؛
  - إعمال القانون حول الدعم الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة.
- دعم وضع الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة في إطار برنامج «إنجاح الوضع المتقدم»، حيث تمت الموافقة على الإطارات المرجعية للمشروع من طرف الاتحاد الأوروبي في 13 يونيو 2017.

2. التعاون مع مجلس أوروبا:

- إعداد برنامج تعاون لمواكبة 48 مركزا من مراكز الوساطة الأسرية؛
- المشاركة في اجتماعات مختلف لجن مجلس أوروبا المتعلقة بحقوق الطفل والمرأة.

3. التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- إطار للتعاون في مجال الإعاقة، تم التوقيع عليه في 17 يناير 2017، والذي يهدف إلى تقديم الخبرة التقنية والدعم الفني لتنفيذ مشاريع تعتبر مداخل أساسية لأجرأة السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

4. التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة

- دراسة حول وضعية ميكانيزمات النوع الاجتماعي: في إطار برنامج «تعزيز ودعم مأسسة المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية»، الذي أطلقته الوزارة، بشراكة مع مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب، أبريل 2014، تم إعداد إطارات مرجعية لإنجاز دراسة حول مأسسة آليات النوع على مستوى القطب الاجتماعي والقطاعات الحكومية على المستوى المركزي والجهوي، وتحديد التدابير المؤسساتية لإضفاء الطابع المؤسساتي على هذه الآليات، والذي ينتظر منها إعداد جرد تحليلي لمختلف آليات النوع التي تم وضعها من طرف القطاعات الحكومية على الصعيدين المركزي والجهوي، ووضع مقترح كيفية مأسسة هذه الآليات. كما تم، إثر انتقاء مكتب الدراسات بعد الإعلان عن طلبات العروض المفتوحة وفق مقتضيات مرجعية محددة، وتكوين لجنة

القيادة, التي تضم في عضويتها ممثلين عن القطب الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والقطاعات الحكومية المعنية (وزارتي الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية), عقد اجتماعات مع مكتب الدراسات لمدارسة التقرير المتعلق بتشخيص الوضعية الحالية لآليات النوع الاجتماعي, والتقرير المتعلق بسيناريوهات المأسسة الفعلية لميكانيزمات مساواة النوع داخل هذه الإدارات, والتي أثمرت مشروع النسخة النهائية للدراسة, التي توجد قيد المناقشة من طرف لجنة القيادة.

5. التعاون المغربي البلجيكي

- مشروع دعم وتعزيز مكافحة العنف ضد المرأة: في إطار برنامج التعاون بين حكومتي المغرب وبلجيكا 2016 - 2020, تم تنفيذ مشروع «دعم تعزيز مكافحة العنف ضد المرأة في المغرب وتوافر وجودة الخدمات» من خلال «التفويض بالتعاون» من طرف صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA), والذي يتضمن أربع إجراءات أساسية تشمل التعبئة حول محاربة العنف ضد النساء, وتقوية قدرات الفاعلين على المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية, وتقوية التنسيق بين مختلف المتدخلين في سلسلة خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف المبني على النوع من الخدمات ممأسس وذات جودة, وكذا دعم تفعيل المرصد الوطني للعنف ضد النساء من أجل الترافع والتدبير وتعميم المعرفة, وضمان تحسيس الشباب والمراهقين والرجال حول الممارسات السلبية للعنف.
- مذكرة تفاهم تتعلق بمشروع «تحسين توفر وجودة خدمات محاربة العنف ضد النساء في المغرب», والتي تم التوقيع عليها في 10 مارس 2017 برسم سنوات 2017 - 2021؛
- مذكرة تفاهم تتعلق بمشروع «حماية الأطفال من العنف: النهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية», والتي تم التوقيع عليها في 30 مارس 2017 برسم سنوات 2017 - 2021.

6. التعاون مع وكالة التعاون التقني الألماني

- مشروع النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة, حيث وقعت الوزارة مع وكالة التعاون التقني الألماني عقد تنفيذه بتاريخ 12 ماي 2017.

7. تعزيز التعاون الثنائي

- **مـع جمهوريـة الكونغـو:** مذكـرة تفاهـم مـع وزارة النهـوض بالمـرأة وإدمـاج المـرأة فـي التنميـة بجمهوريـة الكونغـو، التـي تـم توقيعهـا يـوم 16 مـاي 2017، فـي المجـالات المرتبطـة باختصاصـات الوزارتيـن، وذلـك علـى إثـر زيـارة العمـل التـي قـام بهـا وفـد مـن وزارة النهـوض بالمـرأة وإدمـاج المـرأة فـي التنميـة بجمهوريـة الكونغـو، ترأسـته السـيدة Ines Bertille NeferIngani، وزيـرة النهـوض بالمـرأة وإدمـاج المـرأة فـي التنميـة، خـلال الفتـرة الممتـدة مـن 13 إلـى 16 مـاي 2017؛

- **مـع دولـة جيبوتـي:** مذكـرة تفاهـم مـع وزارة المـرأة والأسـرة بدولـة جيبوتـي، التـي تـم توقيعهـا يـوم 27 أبريـل 2017، بهـدف توطيـد علاقـات التعـاون والشـراكة فـي مجـال دعـم حقـوق المـرأة والنهـوض بأوضـاع الأسـرة فـي كلا البلديـن، وذلـك علـى إثـر زيـارة عمـل لوفـد مـن جمهوريـة جيبوتـي فـي الفتـرة الممتـدة مـن 26 إلـى 28 أبريـل 2017، ترأسـته السـيدة مؤمنـة حمـد حسـن، وزيـرة المـرأة والأسـرة بدولـة جيبوتـي، قصـد تبـادل التجـارب والخبـرات فـي المجـالات المرتبطـة بالمـرأة والأسـرة.

- **مـع مؤسسـة نسـاء مـن أجـل إفريقيـا:** بروتوكـول اتفـاق مـع السـيدة Maria Teresa Fernandez de la Vega، رئيسـة مؤسسـة نسـاء مـن أجـل إفريقيـا، الذي تم توقيعـه يـوم 06 يونيـو 2017، بهـدف تعزيـز وتوطيـد علاقـات التعـاون والشـراكة بيـن وزارة الأسـرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة ومؤسسـة نسـاء مـن أجـل إفريقيـا فـي مجـالات العمـل المشـتركة.

التواصل

إيمانا بحق المواطن في الحصول على المعلومة, كما نص الفصل 27 من دستور المملكة, تحرص الوزارة على مواصلة استثمارها لما باتت توفره مختلف وسائط التواصل من فرص للإخبار والتفاعل مع المواطن من جهة, ومن إمكانات للتعبئة والتحسيس من جهة ثانية.

1. المشاركة في التظاهرات التواصلية الكبرى

المشاركة في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء, فبراير 2017

تواصل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية مشاركتها السنوية في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء, في نسخته الثالثة والعشرين, بإعداد رواق يضم جميع إصدارات الوزارة التي تم تضمين نسخها الرقمية في أقراص مدمجة وزع منها أزيد من 1000 قرص على عموم المهتمين. وقد تم استقبال 10.000 زائر على امتداد العشرة أيام للمعرض والذين استحسنوا الرصيد الوثائقي للوزارة الذي تصفحوه أو وزع عليهم بالمجان.

وقد تخلل برنامج الرواق تنظيم 5 أنشطة فكرية وتحسيسية علاوة على تنظيم ندوة علمية حول «10 سنوات على تطبيق مدونة الأسرة» احتضنتها قاعة إفريقيا بالمعرض والمخصصة للأنشطة الفكرية.

وفـي إطـار سـعيها الـى تشـجيع ولـوج الأشـخاص ذوي الإعاقـة الـى هـذا الفضـاء المعرفـي الهـام، نظمـت الـوزارة النسـخة الثانيـة مـن جائـزة «الـرواق السـهل الولـوج» بغيـة التواصـل حـول الولوجيـات وإذكاء الوعـي ونشـر ثقافـة البنـاء الولـوج والدامـج داخـل أوسـاط الفاعليـن والمختصيـن فـي مجـال النشـر والكتـاب، وتحسيسـهم بحـق الأشـخاص فـي وضعيـة إعاقـة فـي الولـوج لمختلـف أروقـة ومرافـق المعـرض والاطـلاع علـى الإصـدارات الجديـدة، مـن أجـل تعزيـز اندماجهـم الثقافـي والمعرفـي والاجتماعـي. وفـي الـدورة الثانيـة منهـا، فـاز بالجائـزة رواق المندوبيـة الوزاريـة لحقـوق الإنسـان فـي فئـة العارضيـن المؤسسـاتيين وفـازت بالجائـزة فـي فئـة الناشـرين مؤسسـة إيديسـوفت التـي حـاز عليهـا السـيد التهامـي الوليـدي .

وفـي نفـس السـياق، عملـت الـوزارة علـى إطـلاق التحضيـرات للمشـاركة فـي الـدورة 24 للمعـرض الدولـي للنشـر والكتـاب، التـي سـتجرى فعالياتهـا مـا بيـن 08 و18 فبرايـر 2018، وذلـك مـن خـلال التواصـل مـع وزارة الثقافـة والاتصـال لحجـز الـرواق والتشـاور مـع كافـة مكونـات القطـب الاجتماعـي بهـدف صياغـة برنامـج للأنشـطة التـي سـيحتضنها هـذا الـرواق.

المساهمة في الشق التواصلي لمختلف محطات الدورة الثالثة لجائزة تميز للمرأة المغربية

حظيـت الـدورة الثالثـة لتنظيـم جائـزة تميـز للمـرأة المغربيـة بعمـل تواصلـي مكثـف عبـر وضـع مخطـط تواصلـي محكـم لمختلـف محطاتهـا بـدء مـن التحضيـر لإطـلاق الجائـزة الـى غايـة تسـليمها. فقـد عملـت الـوزارة علـى إعـداد وسـائط للتواصـل تضمنـت وصـلات دعائيـة تـم بثهـا عبـر قنـوات التلفزيـون ومحطـات الاذاعـة وتأثيـث الفضـاءات العامـة وفضـاءات مؤسسـات القطـب الاجتماعـي بلافتـات إشـهارية الـى جانـب وثائـق ذات الصلـة، وقـد عـرف التحضيـر لحفـل الإعـلان عـن أسـماء الفائزيـن وتسـليم الجوائـز العمـل علـى ابـرام شـراكات مـع مؤسسـات إعلاميـة وطنيـة واسـتدعاء مختلـف المنابـر الإعلاميـة وامدادهـا بمضاميـن تواصليـة غنيـة معـدة لهـذا الغـرض.

وخلال التحضير لحفل تسليم الجائزة، تم توثيق أعمال لجنة التحكيم وتغطية أشغالها وتصوير مختلف اللقاءات التي أشرفت عليها مع المترشحين للجائزة وإنجاز شريط تلخيصي لهذه اللقاءات وتصميم مختلف الوسائط التواصلية المتعلقة بحفل تسليم جائزة تميز.

2. تدبير الإنتاج الوثائقي للوزارة

ومن أجل ترسيخ ثقافة ترصيد المعرفة، عملت الوزارة كعادتها، سنة 2017، على إنتاج ونشر العديد من الإصدارات التي تدخل في صلب مجالات عملها المتعلقة بالمرأة والأسرة والطفولة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى إنجاز مطويات ومختصرات موضوعاتية، ترجم بعضها إلى اللغة الفرنسية والإنجليزية. وهي الإصدارات التي يمكن تحميلها من البوابة الإلكترونية للوزارة حسب المجالات.

3. مواكبة الجانب التواصلي للشراكة مع مؤسسات وطنية ودولية

ومن أجل إعطاء إشعاع تواصلي يروم تعزيز قيم الشراكة والتعاون مع الشركاء على المستويين الوطني والدولي، فقد تم بهذا الصدد إنجاز الهوية البصرية لمشروع الشراكة مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، وإعداد الأرضية لإنجاز فيلم مؤسساتي توثيقي لهذه الشراكة. كما تم إعداد مشروع هوية بصرية حول بعض برامج التعاون الدولي والشراكة.

4. التواصل الرقمي

وفي سعيها الى تحقيق تواصل القرب اعتمادا على ما تتيحه تكنولوجيا الاتصال من وسائل وخيارات لفتح فضاءات جديدة للتواصل أولت وزارة الاسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية أهمية كبيرة لاستثمار هذه الإمكانات حيث عملت على تحيين مضامين وتطعيمها بأخرى جديدة عبر البوابة الالكترونية للوزارة وقناتها على موقع يوتوب وصفحتها على موقع فسيبوك.

ومن أجل تقوية التواصل حول قضايا المرأة والمساواة عملت الوزارة على إنشاء موقع إلكتروني خاص بالخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، كما أنجزت نشرات موضوعاتية في صيغة صور متحركة (GIF)، وفي تفاعلها الدؤوب والرفع من مستواه مع عموم المواطنين عبر شبكة الانترنيت تعمل الوزارة على تدبير وتنشيط وتجديد فضاءاتها الرقمية

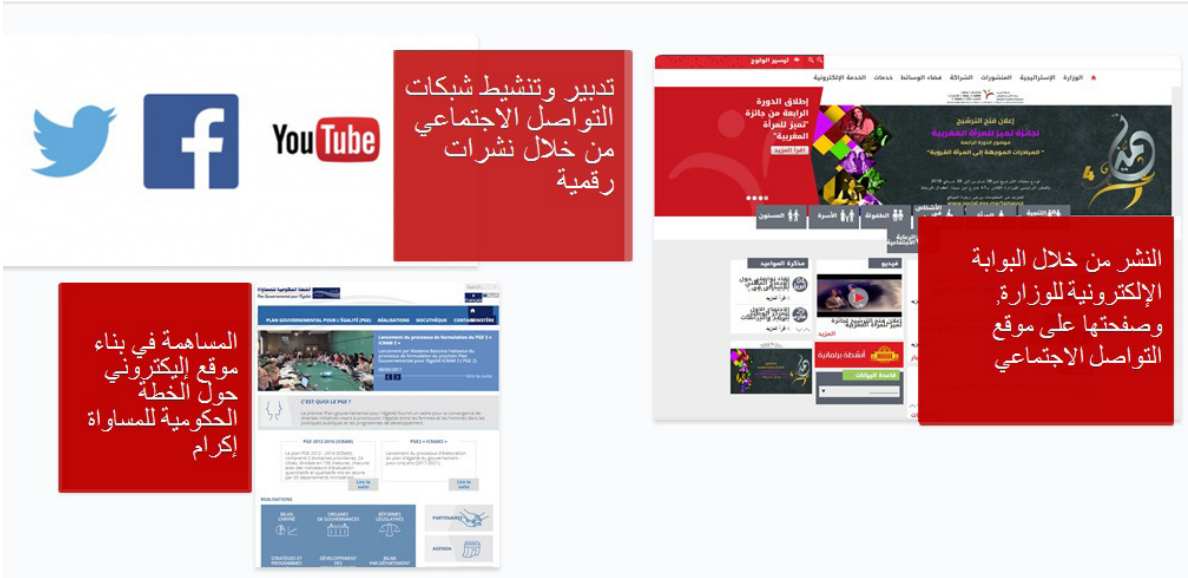

عبر شبكات التواصل الاجتماعي وذلك وتطبيقا للحق في المعلومة كحق دستوري راسخ وتكريسا لتوجه استراتيجي للوزارة في تواصلها مع عموم المواطنين وشركاءها الحكوميين والمؤسساتيين.

وأولت الوزارة أهمية خاصة للتعرف على انشغالات ومستوى انخراط الجمهور الواسع على الأنترنيت من خلال استثمار أدوات وخيارات تقنية تتيحها امكانيات رصد السمعة الرقمية للوزارة والعمل على جعلها أكثر اشعاعا وبروزا. ومن تم فقد تم خلق مضامين رقمية على مواقع التواصل الاجتماعي وسجلت نسبة المتابعين للصفحة الوزارة 31470 متتبع وبلغ عدد زوار البوابة الرقمية 102020 زائر سنة 2016 ارتفعت بنسبة ارتفاع 262.5% سنة 2017. كما بلغ عدد المشاهدات على القناة باليوتوب 4986 أي بنسبة ارتفاع 9.69% بالمقارنة مع السنة الفارطة وإنتاج أكثر من 25 فيلم قصير و وصلة و 124 منشور على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

وفي نفس السياق تم العمل على جرد مقالات صحفية رقمية وورقية وفي الصحافة السمعية والبصرية لمختلف أنشطة الوزارة بشكل يومي وتبويبها حسب مجالات الاشتغال.

5. التفاعل مع الصحافة

وفي إطار علاقتها بوسائل الإعلام الوطنية والدولية, تحرص وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على التفاعل الدائم مع طلب المعلومات وإمدادها بملفات صحفية متكاملة خلال مختلف اللقاءات المنظمة, قصد تنوير الرأي العام واطلاعه على كل المستجدات المتعلقة بمجالات عملها.

6. التواصل الداخلي

تولي وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية فعل التواصل الداخلي أهمية خاصة لدوره في تحقيق التنسيق والنشر وتقاسم المعلومات بين مختلف مكونات الوزارة, من خلال وضع شبكة داخلية بمضامين رقمية في كل من المقر المركزي والمقرين الملحقين للوزارة, وعرضها عبر شاشات معدة لهذا الغرض

7. مواكبة المديريات في إطار مشاريع للتواصل والتحسيس والارتقاء بالحقوق

- اعتمدت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية, برسم سنة 2017, مخطط تكوين نقط الارتكاز بالقطب الاجتماعي حول مشروع استراتيجية للتواصل الداخلي والخارجي لمأسسة المساواة بين الجنسين بالقطب الاجتماعي. كما يجري العمل على اعداد مخطط تواصلي حول قانون محاربة العنف ضد المرأة للتواصل حول الإطار المفاهيمي للأفعال والسلوكيات المدرجة في مجال العنف ضد النساء.
- وفي إطار سعيها الى احتواء ظاهرة العنف ضد المرأة نظمت الوزارة الحملة الوطنية التحسيسية الخامسة عشر لوقف العنف ضد المرأة, وقد رصدت إمكانات تواصلية جد مهمة اعتمدت على صياغة رسائل موجهة ذات مضامين توعوية وتعبوية تم بثها عبر وسائط تواصلية متنوعة امتدت على ما يقارب شهر (من 24 نونبر الى 20 دجنبر) شملت مختلف محطات الحملة, من خلال مواكبتها بتعبئة إعلامية وتنشيط رقمي توج بإعداد تقرير خاص لتقييم أصدائها في وسائل الاعلام الوطنية.
- وفي مجال التواصل حول قضايا الأشخاص المسنين نظمت الوزارة حملة تواصلية خلال شهر أكتوبر تحت شعار «الناس لكبار كنز في كل دار», أعدت لها وصلة إعلامية تحسيسية تم بثها عبر القنوات التلفزية والمحطات الإذاعية الوطنية.
- الإشراف على الجانب التواصلي لأزيد من 26 نشاط منذ شهر يناير إلى متم شهر دجنبر بتعاون مع مديريات الوزارة, حيث تم:
- من أجل الرفع من مستوى انخراط مختلف الفاعلين المتدخلين والمهتمين بالمشاريع التي تقوم الوزارة ببلورتها والاشراف على تنفيذها فقد حرصت خلال سنة 2017 على تنظيم 41 لقاء أعدت لها وسائط تواصلية متنوعة تم خلالها العمل على استقبال وسائل الاعلام من اجل ضمان تغطيتها كما تقوم الوزارة بتغطيتها الخاصة لكل أنشطتها والاشراف على توثيقها بالصور والفيديوهات.

الموارد البشرية

1. التكوين

- **مخطط التكوين:** أعدت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية مخططا للتكوين يمتد على مدى ثلاث سنوات، إيمانا بأهمية تقوية قدرات وكفاءات موظفيها، كل في مجال اختصاصاته، وذلك اعتمادا على المبادئ الأساسية لهندسة التكوين، حيث يتم الاهتمام بتحديد حصيلة الكفاءات، للوقوف على الإمكانات المعرفية والمهنية للموظفين، وتبيان مكامن الخصاص في هذا المجال. ويضم المخطط، إلى جانب تطوير الجانب المعرفي المتعلق باللغات والوحدات التكوينية ذات الصلة بمجال اشتغال كل مديرية على حدة، وحدات تكوينية عرضانية تهم جانب التدبير العمومي والقانوني، وذلك لفائدة رؤساء المصالح.
- **برنامج التكوين في اللغة الإنجليزية:** تواصل الوزارة تفعيل برنامجها التكويني في اللغة الإنجليزية، الذي يمتد على مدى ثلاث سنوات، وذلك تمكينا لأطرها ومسؤوليها من تعزيز وتقوية مكتساباتهم اللغوية، خاصة اللغة الإنجليزية، من جهة، واعتبارا لأهمية هذه اللغات الحية في مجال التواصل وتتبع البرامج والمشاريع التي تشتغل عليها الوزارة، خاصة في مجال التعاون الدولي، من جهة ثانية.
- **التكوين في إطار التعاون مع المنظمات الدولية:** 48 يوما للتكوين لفائدة 37 إطارا.
- **التكوين خارج المغرب:** 10 أيام لفائدة إطار واحد.

2. تحديث آلية الخدمات

المساهمة في بلورة الاقتراحات الرامية إلى إعداد نظام للتواصل الداخلي الخاص بالموارد البشرية.

3. تحيين وتوحيد الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات

تنخرط وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بفاعلية في الورش المهم الخاص بتطبيق وتوحيد الدليل المرجعي للكفاءات والمهن بالوظيفة العمومية، الذي تشرف عليه وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وذلك من خلال التعاون وحضور كافة الاجتماعات المتعلقة بتوحيد وتحيين الدليل المرجعي للكفاءات والمهن على مختلف المستويات، لاعتماده في مختلف مجالات التسيير والتدبير العمومي، خاصة في مجال التكوين المستمر.

الميزانية

تتبع وإنجاز الميزانية

- الإعلان عن بدء تلقي عروض الأثمان بخصوص تجهيز وتهيئة مؤسسات الرعاية الاجتماعية, وانتقاء المقاولات حسب معايير الجودة والسعر, والشروع في الإنجاز, بالتنسيق مع قسم الطفولة ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير, في إطار الاتفاقية المبرمة مع هذه المؤسسة قصد تجهيز وتهيئة مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- تتبع وتنفيذ الصفقات الممنوحة, ومباشرة الأداءات قبل متم هذه السنة 2017, لا سيما بالنسبة لنفقات التسيير؛
- تفعيل برنامج اقتناء سيارات مصلحة ودراجات نارية لأغراض المصلحة؛
- إعداد مشروع ميزانية سنة 2018 حسب البرامج وأسطر الميزانية, بالتنسيق والتشاور مع مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية, في أفق مناقشته باللجان البرلمانية المختصة؛
- السهر على إعداد تفصيل الميزانية برسم سنة 2018, حيث تم توزيع الاعتمادات على البرامج والمشاريع والأسطر, ومناقشة هذا التوزيع مع مديرية الميزانية في أفق اعتمادها؛
- إعداد مشروع نجاعة الأداء بالتنسيق مع المديريات بالوزارة ومديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية, وإدخال معطياته في النظام الإلكتروني المعد لهذا الغرض (e-Budget)؛
- السهر على توصل مجلسي البرلمان بنسخ مشروع ميزانية 2018, ومشروع نجاعة الأداء في الآجال القانونية؛
- إعداد جداول المطابقة بين ميزانيتي 2017 و2018؛
- السهر على إنجاز العمليات المحاسباتية المتعلقة بـ:
  - الالتزام والأداء للتعويضات الجزافية والتعويضات عن التنقل لفائدة المصلحة؛
  - الالتزام المتعلق بـ38 سند طلب, منها 35 تم أداؤها؛
  - الالتزام المتعلق بـ11 صفقة, منها 9 تم أداؤها, والباقي سيرحل إلى سنة 2018 لعدم استكمال إجراءات التسليم للتوريدات أو الخدمات؛
  - الالتزام المتعلق بـ22 اتفاقية وعقد خاضع للقانون العام, وأداء مستحقات 20 منها, مع ترحيل عقدين (02) لسنة 2018 لعدم استكمال إجراءات التسليم.